في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا او ما انت الا سير البريد
هذان مثالان لوقوع المصدر مثبتا بعد نفي داخل الى الخبر اي ما انت الا تسير
سيرا او يقال هذا للمسافر الذي لا يزال يسافر الذي لا يزال يسافر وما انت
الا تسير سير البريد اي تسير سيرا مثل سير البريد والبريد البغلة المربطة
في الرباط تعريب دم بريده ثم سمي به الرسول المحمول عليها ثم استعمل في اثني
عشر ميلا وكان عادة الملوك انهم يبنون الربط ويقفون البغال فيها
ويقطعون اذنابها وكانت موقوفة فيها لاجل اصحاب الحاجات والمراد
بالبريد ههنا المسرع من بلد الى آخر لاداء الرسالة يقال بالفارسية بيك وانما اورد
نظيرين لان الاول نظير المصدر النكرة والثاني نظير المصدر المعرفة ففيه
تنبيه على ان الحكم لا يفترق بين المصدر المنكر والمعرف وانما انت سيرا مثال
وقوع المصدر مثبتا بعد معنى نفي داخل الى آخره اي ما انت الا تسير سيرا
مثال وزيد سيرا سيرا مثال وقوع المصدر مكررا اي زيد يسير سيرا سيرا
فان قيل المصدر في قوله تعالى اذا دكت الارض دكا دكا وقع مكررا ولم يحذف
الفعل قيل هذا فيما اذا وقع المصدر المكرر في موضع الخبر عن اسم لم يصلح ان يكون
خبرا عنه والمصدر في الآية وان وقع مكررا لكنه لم يقع في موضع الخبر اذ ليس قبله
مبتدأ وانما وجب حذف الفعل في الضابطتين لوجود القرينة والشاد مسد
المحذوف اما القرينة في الضابطة الاولى فهي ما المشبهة بليس فانها تقتضي
خبرا ولا يصلح خبرا الا فعل هذا المصدر واما الساد مسد المحذوف فهو الا
والاستثناء واما القرينة في الثاني فهو المبتدأ فانه تقتضي خبرا ولا يصلح خبرا

الافعل هذا واما الساد مسد المحذوف فهو المصدر الحاصل كلمة او في قوله او وقع مكررا
مانعة الخلو دون الجمع بدليل قولهم ما انت الا سيرا سيرا او منها اي من تلك
المواضع ما وقع اي موضع وقع المصدر فيه حال كونه تفصيلا لاثر مضمون جملة
متقدمة اي سابقة على المصدر في قيد لاثر احتراز عما يقع تفصيلا لمضمون
جملة دون اثر مضمونها نحو زيد يسافر سفره القريب او البعيد وفي قيد الجملة
احتراز عما اذا وقع تفصيلا لاثر مضمون مفرد اما يسافر سفرا قريبا او بعيدا
وفيه نظر لان المصدر في هذا المثال تفصيل لاثر مضمون قوله يسافر وهو
الضمير جملة لا مفرد بل الاولى ان يقال في المثال لزيد سفر فاما يصح صحة او
يعتنم اغتناما او لزيد ضرب فاما تأديب تأديبا او تنكيلا هلاكا وفي المتقدمة
احتراز عن المتاخرة نحو اما تأديب زيد بالضرب تأديبا او تنكيلا هلاكا فاضرب
واما تسمية بالشد منا او تقدم فدا فشدوا وقال بعض الشارحين
التفصيل انما يكون للجملة المتقدمة لان التفصيل لا يكون متاخرا عن التفصيل وذكر
قوله متقدمة توضيح وفيه نظر لان التفصيل قد يكون لاثر مضمون جملة متاخرة
ايضا وحينئذ لا يجب الحذف فلابد من قيد متقدمة ليحترز عنه وذلك
مامر من نحو قولك اما تأديب زيد بالضرب تأديبا او تنكيلا هلاكا فاضرب
على ان التفصيل قد يكون متقدمة على المفصل اما للاهتمام بشانه او لرعاية
السجع كما قال صاحب التلخيص وعلم من البيان ما لم يعلم فان قوله من البيان
بيان لقوله ما لم يعلم قدم عليه رعاية للسجع واجيب بان الكلام في مثل هذه
المواضع محمول على التقديم والتاخير فيكون ذلك التقديم في حكم التاخير

مثل قوله تعالى حتى اذا اثخنتموهم فشدوا الوثاق اي السلاسل والاغلال
فاما منا بعد واما فداء فقوله فاما منا بعد واما فداء وقع تفصيلا لاثر
مضمون جملة متقدمة لان قوله فشدوا الوثاق جملة متقدمة ومضمونها شدوا
الوثاق فذلك التفصيل وهو القتل والاسترقاق او المن والفداء فوجب حذف
فعلهما اي فاما تمنون منا واما تفدون فداء والفداء مصدر الثلاثي من فداه
يفديه مثل الكتاب وانما وجب حذف الفعل في هذه الصورة لسد الجملة
المتقدمة مسد المحذوف لمناسبتها له من جهة انه تفصيل لاثر مضمونها
ومنها اي ومن تلك المواضع ما وقع اي موضع وقع فيه المصدر للتشبيه
اي لاجل تشبيه شيء بذلك المصدر والتشبيه هو الدلالة على مشاركة
امر لامر في معنى وفيه احتراز عن نحو مررت به فاذا له صوت صوت حسن
فان الصوت الثاني للتشبيه بل هو بدل من الاول علاجا حال اي حال كون
ذلك المصدر دالا على الحدث كالفعل وفيه احتراز عن نحو مررت بزيد فاذا له
زهد زهد الصلحاء او علم علم الفقهاء فان الواجب فيه الرفع لفقدان المعالجة
الدالة على الحدوث لان الزهد والعلم يمدح به فلا يدل على الحدوث بعد جملة
ظرف وقع وفيه احتراز عن نحو صوت زيد صوت حمار فان قوله صوت حمار
مصدر وقع للتشبيه دالا على الحدث لكنه ليس بعد جملة مشتملة صفة
جملة على اسم متعلق مشتملة بمعناه صفة اسم اي مشتمل على اسم كائن
بمعنى المصدر وفيه احتراز عن نحو مررت بزيد فاذا له صفة صوت حمار فان
الصفة ليست بمعنى الصوت وعلى صاحبه عطف على اسم اي ومشتمل على صاحب

ذلك المصدر وهو الذي صدر منه ذلك المصدر نحو مررت بالبلد فاذا به كلمه
صوت صوت حمار لعدم اشتمال الجملة على صاحب المصدر وهو الذي قام به
المصدر فالوجه فيه الرفع على الوصف او على البدل نحو مررت بزيد فاذا له
صوت صوت حمار قوله صوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة
وهي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المصدر وهو صوت ومشتملة
على صاحب الصوت وهو الذي صدر منه الصواب وهو الضمير في له لانه
راجع الى الشخص الذي صدر منه الصوت فوجب حذف فعله اي يصوت
صوت الحمار يعني يصوت صوتا مثل صوت الحمار وصراخ عطف على الصوت
الاول اي فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى الصراخ هو
الصوت والثكلى المراة التي مات ولدها وانما اورد مثالين لان المصدر الاول
مضاف الى النكرة والثاني الى المعرفة ومنها اي من تلك المواضع ما وقع
اي موضع وقع فيه المصدر حال كون ذلك المصدر مضمون جملة لا محتمل
لها غيره الجملة صفة جملة اي لا محتمل لتلك الجملة غير ذلك المصدر المضمون
فيه احتراز عما سياتي في الضابطة الاتية نحو له اي لفلان على الف
درهم اعترافا فالف درهم مبتدا وعلي خبره وله متعلق الخبر او على العكس
واعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله على الف درهم لان مضمونه
الاعتراف فلا محتمل له سواه فوجب حذف فعله اي اعترفت بهذا الالف اعترافا
والاعتراف الاقرار بالشيء عن معرفة وفي بعض النسخ وقع عرفا مكان اعترافا
وهو اسم من الاعتراف وهو منصوب نصب المصادر ويسمى اي المصدر توكيدا

لنفسه اي تقريرا للذات لاتحاد مدلولي المصدر والجملة منها ما وقع مضمون جملة
اي من تلك المواضع موضع وقع المصدر فيه حال كونه مضمون جملة لها محتمل غيره
الجملة صفة جملة اي لتلك الجملة محتمل غير ذلك المصدر او غير ذلك المضمون
مثل زيد قايم حقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قايم لان مضمونه
الصدق والحق ولها محتمل غيره وهو الكذب والباطل فوجب حذف
فعله اي احق هذا الكلام وهذا الخبر حقا اي صدقا ويسمى هذا المصدر
توكيدا لغيره اي تقريرا لغيره اللام هنا للتعليل دون الصلة والمضاف
محذوف اي توكيدا للجملة لدفع غيره وهو الكذب والباطل ولاجل احتمال
غيره بخلاف اللام في قوله لنفسه فانه صلة التوكيد ويمكن ان يكون اللام
هنا ايضا للصلة لان قوله زيد قايم حقا محكم وزيد قايم محتمل والمحكم
تغاير المحتمل وصفا وان اتحد امرادا فيكون المعنى ويسمى توكيدا للمغاير
وصفا ومنها ما وقع مثنى اي ومن تلك المواضع موضع وقع المصدر فيه
حال كونه دالا على التكرير والتكثير مثل لبيك اي الب لطاعتك البابا اي
اقيم لطاعتك اقامة بعد اقامة اي مرة بعد اخرى اي مرارا وسعديك
اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد اي اعينك اعانة بعد اعانة والمصدر
في هذا الباب سماعية وان كان الحذف قياسا لانه مبني على ضابطة كلية
ثم لما فرغ عن بحث المفعول المطلق شرع في بحث المفعول به فقال المفعول به
الجار والمجرور في الاصل كان مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المفعول لان
معناه الذي فعل به وصار كالان جزء الاسم المصطلح عليه والضمير المجرور عايد

الى اللام الموصولة في المفعول وكذا المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه

هو ما وقع عليه فعل الماضي الفاعل ولم يذكر الاسم هنا اكتفاء بما سبق فان قيل يخرج من هذا الحد بعض افراد المفعول به نحو خلق الله العالم وما ضربت زيدا فان العالم وزيدا كل منهما مفعول به ولم يقع عليه فعل الفاعل قيل المراد بالوقوع عليه حقيقة او عبارة بان جعلت عبارة كعبارة ما يقع عليه فعل الفاعل حقيقة فيدخل ذلك فان العالم وزيدا وان لم يكن فيهما حقيقة الوقوع لانه جعلت العبارة في التقدير كان الفعل وقع عليهما كذا قيل وفيه نظر لان هذا مسلم في خلق الله العالم لا في ما ضربت زيدا فانه عبارة الوقوع ضربت زيدا واجيب بانا لا نسلم ذلك بل هو عبارة الوقوع في اصطلاح كما ان ما ضرب زيد عبارة الصدور في الاصطلاح فافهم وقيل ان معنى قوله ما وقع عليه الفعل ما تعلق به الفعل بحيث لا يتصور الا به نفيا كان او اثباتا فلا يخرج ذلك فان العالم وزيدا مما تعلق بهما الفعل بحيث لا يتصور بهما فان قيل ذكر الوقوع واراده التعلق حقيقة ام مجاز لا سبيل الى الاول لعدم الوضع ولا الثاني لعدم الاتصال بينهما قيل وقوع الفعل على الشيء في عرف النحاة عبارة عن تعلقه به بحيث لا يعقل الا به فيكون ارادة التعلق من الوقوع حقيقة عرفية فلا يلزم دعوى الوضع وبيان الاتصال او يقال الوقوع لا ينفك عن التعلق فكان التعلق لازما للوقوع فذكر الملزوم واراده اللازم فان قيل ان اريد بالوقوع التعلق يخرج من الحد زيدا في ضربت زيدا حيث لا يتوقف عليه تصور الضرب بل يتوقف على شخص ما يصلح للمضروبية قيل انه مما يتوقف عليه تصور الضرب على البدلية وان لم يتوقف عليه بالتعيين فان قيل يدخل في الحد

المفعول فيه الزماني لان الزمان مما تعلق به الفعل بحسب لا يعقل الا به فيحصل الزمان
لازم لوجود الفعل دون تصور ماهيته فيتوقف عليه وجود الفعل لانه ما كان
او مستقبلا لا تعقل ماهيته بخلاف المفعول به فانه مما يتوقف عليه تصور ماهية
الفعل المتعدي كضربت زيدا فان الضرب استعمال آلة التاديب في محل قابل
للايلام وهو كما لا يتصور بدون من يستعمل تلك الالة فكذا لا يتصور بدون
المحل او يقال انه يحتاج تقييد الحيثية فانها ملحوظة في جميع الحدود لاسيما
الحد لغير به فيكون المعنى هو ما ذكر بحيث وقع عليه فعل الفاعل والمفعول
فيه الزماني لم يذكر بحيث وقع عليه فعل الفاعل ولقائل ان يقول في قوله الفاعل
ولو قال ما وقع عليه الفعل لكان احضر الا ان يقال التصريح في مقام التعريف
انسب نحو ضربت زيدا مثال للمفعول المفعول به ثم لما فرغ عن تعريف المفعول
به شرع في بيان احكامه فقال وقد يتقدم على الفعل اي قد يتقدم المفعول به
على الفعل العامل فيه لانه معمول قوي تعلقه بعامله فيتعلق به متقدما ومتاخرا
الا ان يمنع مانع تقديمه كونه في حيز ان وغير ذلك واما الفعل لاصالته
وان كان التقدم لا يختص بالفعل بل يجري في غيره من العوامل ما لم يمنع مانع
او للابتداء الفعل العامل او في الكلام حذف معطوف اي على الفعل وغيره من عوامله
مثل زيدا ضربت وبعمرو مررت ثم لما فرغ من بيان بعض احكام المفعول به
شرع في بيان حكم اخر فقال وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول به
لقيام قرينة اي وقت حصول قرينة دالة على الحذف وتعيين المحذوف
جوازا اي حذفا جائزا كقولك زيدا لمن قال الجار والمجرور صفة زيد اي

زيدا اذا المفعول المنه قال لمن اضرب مستول قال التقدير اضرب فحذف الفعل
بقرينة السؤال وجوبا عطف على جوازا اي ويحذف الفعل حذفا واجبا في
اربعة ابواب وفي بعض النسخ في اربعة مواضع مكان ابواب وفي الحصر على الاربعة
نظر لتحقق وجوب الحذف في المنسوب على الاغراء بتقدير نحو الزم وحافظ
نحو شانك والحج والصلوة الصلوة وكذا في المنصوب على المدح او الذم او الترحم
بتقدير اعني نحو الحمد لله الحميد واتاني زيد الفاسق ومررت به المسكين بعبارة
سماعي مبتدا وخبر اي الباب الاول سماعي اي مقصور على السماع وانما قدم
السماعي على القياسي لانه اقل منه مثل قول العرب امرا ونفسه اي اترك كل امرا
مع نفسه ومثل قوله تعالى انتهوا خيرا لكم اي انتهوا يا معشر النصارى عن
التثليث اي عن قولكم ان الله ثالث ثلثة واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد
وقال الفراء هو صفة مصدر محذوف اي انتهاء خيرا لكم وفيه نظر لانه غير مطرد
في نحو قولهم انته امرا قاصدا لان قوله امرا لا يحتمل ان يكون صفة لانه اسم
جنس فتعين انه مفعول به لفعل محذوف اي انته عن الافراط والتفريط
وائت امرا قاصدا متوسطا بين الافراط والتفريط اي بين الغلو والتقصير
وقال الكسائي هو خبر يكن المحذوف اي انتهوا عن التثليث يكن الانتهاء
خيرا لكم وفيه نظر لان حذف كان بلا حرف شرط شاذ فلا يحمل عليه مع
امكان الوجه القياسي وانما اخر هذا النظير وان كان عظيم القدر لانه
من القران له مساسا من وجه دون وجه بما نحن بصدده على ما بينا
من الاختلاف ومثل قول العرب اهلا وسهلا اي اتيت اهلا

لا اجانب وولجيت سهلا من البلاد لا حزنا الحزن بفتح الحاء وسكون الزاء
المكان الخشن والصلب هذا الكلام بقول المزور والمصنف للزائر والمقصد
لتطيب قلبه واضاءته الا انه من جهة يعني انا من اهلك وانت اهلك
لا الاجانب ومنزلي لك سهل لين لا مشقة عليك في منزلي ثم لما فرغ عن
السماعي شرع في القياسي فقال الثاني اي الباب الثاني من الابواب الاربعة
التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به المنادي وانما وجب حذف
الفعل لان حرف النداء نايب منابه فلو ذكر الفعل لزم الجمع بين النايب والمنوب
وهو المطلوب اقباله مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المطلوب اي وهو الاسم
الذي يطلب احضار مسمى بحرف متعلق بالمطلوب اي بواسطة حرف من حروف
النداء الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة وقوله نايب صفة حرف وقوله
منابه ظرف نايب وانما حذف في فيه مع انه ليس من الجهات الست لكونه
جاريا مجرى لفظ المكان لكونه ذا ابهام فيه معنى الاستقرار اي بواسطة حرف
قايم مقام لفظ ادعو او انادي وفيه احتراز عن الطلب اقبال زيد وانادي
زيدا او ادعوك ونحو ذلك فانه وان كان مطلوب الاقبال لكن بواسطة
حرف نايب مناب ادعو فان قيل يخرج عن هذا الحد قولنا يا الله فانه منادي
ولا يصدق عليه كونه مطلوب الاقبال قيل انه مطلوب الاقبال حكما لكونه مطلوب
الاجابة فيكون منادي بهذا الاعتبار وقيل انه نداء تعالى الاستعارة تخييلية
وطلب الاقبال منه ادعايي كانياب المنية في قول الشاعر واذا المنية انشبت
اظفارها الفيت الف كل تميمة لا تنفع وفيه نظر لانه يستلزم تشبيه الله تعالى

بما يكون مطلوب الاقبال لما عرف ان الاستعارة التخييلية لا تنفك عن الاستعارة
المكني عنها فيلزم تشبيه الله تعالى اولا بما يكون مطلوب الاقبال ثم اثبات
النداء له على سبيل التخييل فان قيل يخرج من هذا الحد نحو يا زيد لا تقبل فانه
منهي عن الاقبال لا مطلوبه وكذا نحو يا جبال ويا سماء ويا ارض ويا للماء
ويا للدواهي ونحو قول احد المتعانقين لصاحبه يا فلان ونحو ذلك مما لا يتصور
طلب اقباله قيل في الجواب عن الاول بانه مطلوب الاقبال حكما لكونه مسبوقا بالاجابة
كما قيل في يا الله وعن البواقي بانها من باب الاستعارة بالكناية حيث شبهت
هذه الاشياء بما يكون مطلوب الاقبال وندائها استعارة تخييلية وطلب
الاقبال فيها ادعائي وقوله لفظا او تقديرا تفصيل المنادى او الحرف وهو
لا الظهور اي وذلك الحرف اما ان يكون ملفوظا مثل قوله يا داود او مقدرا مثل
قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا ثم لما فرغ من بيان حقيقة المنادى شرع
في بيان حكمه فقال ويبنى المنادى وجوبا على ما يرفع به قبل النداء اي حالة الاعراب
من حركة او حرف اي يبنى على الضم ان كان رفعه قبل النداء بالضمة وعلى الالف
ان كان رفعه بالالف وعلى الواو ان كان رفعه بالواو فان قيل الضمير في يرفع
عائد الى المنادى فيكون المعنى ويبنى ما يرفع المنادى به من حركة او حرف
وانت تعلم ان المنادى لا يرفع بحال قيل انه مسند الى الجار والمجرور اعني
به فلا ضمير فيه فيكون المعنى ويبنى على ما يقع به الرفع قبل النداء من حركة
او حرف فان قيل يمكن ان يكون فيه ضمير عائد الى الاسم دون المنادى
فيكون المعنى ويبنى على ما يرفع الاسم به قبل النداء من حركة او حرف قيل انه

ممكن لكنه بعيد كانه للضمير في قوله ويبني عايدا الي المنادي فلو كان الضمير في
رفع عايدا الي الاسم لزم انتشار الضمير وهو قبيح فالصواب ما ذكرنا انه مسند
اليه ولا ضمير فيه اي يبني على ما يرفع به الرفع من حركة او حرف ان كان
المنادي مفردا كاملا ليس فيه اضافة ولا شبه بالاضافة وفيه احتراز
عن المضاف والمضارع معرفة صفة مفردا او حر اخر لكانا للازم لتعدد
اذ الحكم لا يتم باحد الخبرين وفيه احتراز عن النكرة نحو يا رجلا لغير معين
والمراد بالمعرفة اعم من ان يكون معرفة قبل النداء او بعده ولهذا اورد
المثالين للمبني على الضم ليكون مثل يا زيد مثال المعرفة قبل النداء ويا رجل مثال
المعرفة بعد النداء اذا قصد به الرجل المعين ويا زيدان مثال المبني على الالف

اي يا رجلة

ويا زيدون مثال المبني على الواو فالالف والواو فيهما ليسا للاعراب بل علامة التثنية

اي في يا زيدان ويا زيدون ليسا للاعراب

والجمع فان قيل العلم اذا ثني او جمع لزم فيه اللام فكيف يصح يا زيدان يا زيدون
بل اللام قيل الناصح ذلك لقيام يا مقام اللام وكونها في حكمها في افادة التعريف
ولو استعمل مع اللام هنا لزم اجتماع التي التعريف وهو محذور جدا وانما بني
المنادي المفرد المعرفة لشبهه بكاف الخطاب ادعوك في وقوعها موقعها
وانما بني كاف ادعوك لشبهه بكاف اياك وهو حرف مبني الاصل لا حظ له
من الاعراب لفقد المعاني الموجبة للاعراب الا اذا كان علما موصوفا با بن

اي المنادي المفرد المعرفة

مضافا الي علم فحينئذ يختار فتحه كما سيجي ويجوز تنوين المنادي المفرد المعرفة
عند ضرورة الشعر نحو سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام
حيث نون مطر الاول وهو قبيح والمطر اسم رجل والضمير في عليها راجع الي امراة

المطر

الطي وهي جملة ثم لما فرغ عن بيان المنادي شرع في بيان ما يعترض عليه ويصير
معربا فقال ويختص المنادي بلام الاستغاثة او التعجب او التهديد يحمل
الكلام على حذف المعطوفين ويمكن ان يحمل الكلام على حذف المضاف اي
اي التعجب والتهديد
بنحو لام الاستغاثة اي بلام يدخل المنادي وقت الاستغاثة مثل يا لزيد
فيدخل لام التعجب والتهديد ايضا
ووقت التعجب نحو يا لبكر لاهلنك وانما اعرب المنادي بعد دخول اللام
مع كونه مفردا معرفة لخروجه عن تاثير شبه الحرف لقوة جهة الاسم
بدخول الجار ولانه يا مدار شبه المنادي بالحرف وبدخول اللام صار
المنادي بعيدا عن مدار الشبه وهو يا ولان المنادي يخرج عن الافراد
بالتركيب مع اللام في كل نظر اما الاول فلان دخول الجار لا يخرج الاسم
عن تاثير شبه الفعل ولهذا كان الاسم غير منصرف بدخوله نحو مررت
باحمد فكيف يخرجه عن تاثير شبه الحرف فلو قويت جهة الاسم بدخوله لخرج
نحو لجاره — اي الاسم الغير المنصرف المنصرف
عن تاثير شبه الفعل والحرف جميعا لان البناء وعدم الصرف كلاهما
ما يكون لا ينصرف باشد لان منادي
خلاف الاصل فالقول بخروجه عن شبه الحرف بدخول الجار دون شبه
الفعل تحكم محض على ان اللام الجارة كثيرا ما تدخل على الاسم المبني ولم يصير
معربا بدخولها كقولك هذا المال لخمسة عشر رجلا ولهولاء الرجال واما
الثاني فلان لام الاستغاثة قد تدخل على كاف الخطاب هو منادي
مستغاث نحو يالك لزيد فعلم ان المنادي المستغاث المظهر قايم مقام كاف
الخطاب فكيف يصح القول بصيرورته بعيدا عن مدار الشبه بدخول اللام
واما الثالث فان المعرب ههنا بمنزلة المضاف والمضارع لم يزل يبنيه

قوله فكيف يخرجه يعني انه لا يخرجه بطريق [illegible]
الاستفهام هرگاه كه اخراج نكند لام جار منادي
لا ينصرف را از هر دو مشابهت يعني بايد كه مبني
باشد وحال آنكه بعد از لام استغاثه مبني نميشود
ومعرب است ٭
دو مشابهت است يكي مشابهت بفعل بواسطه
دو سبب ديگر مشابهت منادي لا ينصرف كه بحرف
كه كاف [illegible] است بواسطه تعريف وافراد يعني
چنانكه كاف خطاب مبني است منادي لا ينصرف
هم بايد كه مبني باشد وحال آنكه لام استغاثه
كه بر منادي لا ينصرف در [illegible]
[illegible] يعني نميكردانند ٭

يالك لزيد
اي مخاطب فرياد رس
زيد را

المثابة فلا يخرج المنادي عن الافراد بالتركيب مع الجار غير معتبر حيث جاز
الفصل بينه وبين المجرور بالحرف الزايد في السعة بخلاف التركيب من المضاف
والمضاف اليه وقيل انما اعرب المنادي بعد دخول اللام لان حرف الجر
دخل عليه ولا يمكن الغاؤه وان كان زايدا وفيه ايضا نظر لانا انما لا يمكن
الغاؤه في المعربات دون المبنيات بدليل انه يصح جئتك من قبل ومن بعد
وانما فتحت اللام الجارة هنا مع انها تكسر اذا دخلت على الاسم الظاهر لان
المنادي واقع موقع كاف الخطاب واللام الداخلة على الضمير كانت مفتوحة
نحو لك وله فكذا اذا دخل على ما هو واقع موقعه ولذا ابقيت على الكسر اللام
الثانية نحو يا لزيد لعمرو ويا لله للمسلمين وانما اختيرت اللام من بين
الحروف لان الاستغاثة والتعجب المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء
وكذا المتعجب منه مخصوص بالاستحضار لغرابته ثم هذه اللام متعلق بادعوا
المقدر وجاز ذلك في المتعدي بنفسه بعد الحذف لكنها لا تزاد الا في موضع
الاستغاثة او التعجب والتهديد سماعا ويفتح المنادي لالحاق الفها
اي الف الاستغاثة لموافقة الالف مثل يا زيداه وكذا يضم ويكسر لو لا الاستغاثة
ويا ايها اللاحقين لذي اللبس كما في المندوب نحو يا منهو في المسمى بمه
ويا منكى في المسمى بمنك واللام فيه حينئذ اي حين اذا دخلت الالف
اي لدعوة المنادي المستغاث
تحرزا عن الجمع بين حرفي الاستغاثة وعن الجمع بين العوض والمعوض
اي اللام والالف
منه لان اللام عوض الالف كذا روي عن الخليل وانما قدم بيان البناء
والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب والطلب الاختصار

بيان الخفض وبيان الفتح

بالتميم في قوله وينصب ماسواهما اي ماسوي المفرد المعرفة من كل وجه المستغاث
ان لا يكون
سواء كان مع لام الاستغاثة او مع الفها كما في الشروح ويرد عليه المنادي
اي الف الاستغاثة اي قول المصنف
المتعجب منه والمهدد لانهما سوي المفرد المعرفة والمستغاث وليسا بمنصوبين
فالاولي ان يقال ان الضمير عايد الي المفرد المعرفة من كل وجه والداخل
اي ضمير ماسواهما عطف على
عليه لام الاستغاثة او نحوها او الف الاستغاثة فلا يرد المنادي المتعجب
مثل الكتاب في المثال
منه والمهدد وما سواهما النكرة موصوفة او غير موصوفة والمضاف
مثل المثال
والمضارع له مثل يا عبد الله نظير المضاف ويا طالعا جبلا نظير المضارع
للمضاف والمراد بالمضارع للمضاف كل اسم غير مضاف تعلق به شيء هو من تمام
معناه اما معمول الاول كالمثال المذكور واما معطوف عليه على ان يكون مع
المعطوف عليه اسماء الشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين علما او لا واما صفة هي
جملة او ظرف نحو يا حافظا لا يغفل ويا شاعرا لا شاعر اليوم مثله ولا يخلو
من ذات عرق فان كلا من ذلك مضارع للمضاف بخلاف الموصوف بصفة
هي مفردة فانه نكرة ليس بمضارع للمضاف نحو يا رجلا صالحا فان قيل ما الفرق
بين الموصوف بصفة هي مفردة وبين الموصوف بصفة هي جملة او ظرف
في كون الاول نكرة وكون الثاني مضارعا للمضاف مع ان كلا منهما
موصوف بصفة قيل الفرق ان المنادي في نحو يا رجلا صالحا هو الموصوف بقطع
النظر عن الوصف ثم ذكر الوصف بعد النداء للتخصيص فلا يكون من تمام
المنادي فلا يحصل التعين ولا يفيد التعريف بخلاف امثلة الموصوف
بالجملة او الظرف فان المنادي فيها هو الموصوف بالاوصاف المذكورة

المفرد المعرفة مضافا ولا مضارعا له
ولا مستغاثا بالالف ولا باللام
وهو بنصب ماسواهما

المفرد تقديره الضمير عايد الي الداخل
عليه لام الاستغاثة او نحوها

هر گاه ثلثه وثلثين را علم شخصى كردانيم
ثلثين از جمله تمام معنى ثلاثه مي شود
ومعطوف شد ثلثين بر ثلاثه ومعطوف
ومعطوف عليه اسمى ميشوند در حكم واحده

المذكورة والوصف فيهما باقيا على النداء ذكر للتاكيد فكانه من تمام المنادى
لا وصفه فيحصل المغايرة ويفيد التعريف فاعرف فانه فرق دقيق فان قيل
اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد على احد الاشياء الستة المعروفة فكيف
عمل قوله طالعا في قوله جبلا قيل المعتمد لا يكون ملفوظا بل كما يكون ملفوظا
يكون مقدرا وههنا مقدر تقديره يا رجلا طالعا جبلا يا انسانا طالعا
جبلا كذا قيل وفيه نظر لانه على هذا يدخل في يا رجلا صالحا وذلك معرفة
بدليل تعريف صفته عند غير الكسائي يقال يا طالعا جبلا الظريف بخلاف
يا رجلا صالحا فانه نكرة بدليل امتناع تعريف صفته لا يقال يا رجلا الصالح
ويمكن ان يقال انه معتمد على موصوف معرف تقديرا بدليل تعرف صفته
والتقدير يا ايها الطالع جبلا فحذف اي للاختصار ثم حذف اللام لئلا
يجتمع اداتا التعريف ثم نصب طالعا لكونه مضارعا للمضاف على انه يحتمل ان يكون
هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين فانهم يجوزون عمل اسم الفاعل
بدون الاعتماد ويا رجلا بغير معين الجار والمجرور حال من قوله يا رجلا
اي يا رجلا حال كونه مقولا لرجل غير معين كما في قول الاعمى هذا مثال النكرة
وانما اخر مثال النكرة عن مثال المضاف والمضارع له لان النكرة خرجت عن
المفرد المعرفة بقيد التعريف الموجب بخلاف المضاف والمضارع له فانهما
خرجا عنه بقيد الافراد المقدم ثم لما فرغ عن بحث المنادى شرع في بحث
توابعه فقال وتوابع المنادى المبني احتراز عن توابع المنادى المعرب
فانها ان كانت غير البدل والمعطوف غير ذي اللام فهي لا يكون الا منصوبة

كتوابع المضاف او النكرة او مجرورة كتوابع المنادي المستغاث باللام والمراد
بالمنادي المبني غير المستغاث بالالف فانه مبني على الفتح لا برفع توابعه وغير
المبهم لان صفته لازمة الرفع لا تنصب كما سيجي وقوله المفردة مرفوع على انه
صفة لقوله توابع والمراد بالمفرد المفرد من كل وجه وفيه احتراز عن التوابع
المضافة والمضارعة لها وقوله من التاكيد صفة توابع اي التوابع الكاينة
من التاكيد والمراد بالتاكيد التاكيد المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه
في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء وقد جاء اعرابه رفعا ونصبا كقول الشاعر
اني واسطار سطرن سطرا لقايل يا نصر نصرا او هو غير غالب ويحتمل ان يكون
المختار عند المصنف اعرابه رفعا ونصبا كما هو غير الاغلب ولذلك اطلق التاكيد
ولم يقيد بالمعنى فقال من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف
بالحرف الممتنع مجرور على انه صفة سببية لقوله المعطوف بالحرف وفاعله قوله
دخول يا عليه اي المعطوف بالحرف الذي يمتنع دخول يا على ذلك المعطوف
وهو المعطوف باللام وفيه احتراز عن المعطوف بالحرف غير الممتنع دخول
يا عليه وهو المعطوف بغير اللام نحو يا زيد وعمرو من المعطوفات فان حكمه
وحكم البدل حكم المنادي المستقل كما سيجي وقوله ترفع خبر لقوله توابع
المنادي اي ترفع ذلك التوابع حملا على لفظه اي لفظ المنادي لشبهه
ضمه بالرفع في العروض والاطراد اما الاطراد فلانه يصح ان يقال كل منادي
مفرد معرفة مضموم كما يقال كل فاعل مرفوع واما العروض فلان ضمة المنادي
عرضت بدخول يا عليه عروضها في الفاعل بدخول العامل فان قيل الرفع لابد

له من رافع وههنا اي في نحو هو قيل رافعه يا لانها لما شبهت ضمة المنادي بالرفع
في المرفوض كالمراد شبه موجب الضمة بالرفع في كون اثر كل عارضا مطردا ولم يظهر
اثر هذا الشبه في المنادي لمكان البناء فظهر في التوابع لاحتياجه الى المؤثر
وتنصب تلك التوابع حملا على محله اي محل المنادي لان محله النصب على الفعل
فان قيل انهم بنوا صفة اسم لا التي لنفي الجنس لبناء موصوفها نحو لا رجل ظريف
فلم لم يبن صفة المنادي لبنائه قيل العلة في بناء الصفة في لا رجل ظريف امتزاج
الصفة والموصوف ولا كذلك صفة المنادي لمكان الفصل بلام التعريف
ولان وجه بناء الصفة في لا رجل ظريف ظريف كون الصفة هي المنفية
من حيث المعنى ولا كذلك صفة المنادي لعدم توجه النداء اليها فافترقا نظير
الصفة مثل يا زيد العاقل بالرفع ويا زيد العاقل بالنصب ونظير التاكيد يا تميم
اجمعون واجمعين ونظير عطف البيان يا غلام بشر وبشرا ونظير المعطوف
بالحرف الممتنع دخول يا عليه نحو يا زيد الحارث والحارث وانما اقتصر المصنف
على النظير الواحد للاختصار وانما ذكر نظير الصفة من بين التوابع ردا القول
من قال ان المنادى اقام مقام المضمر والمضمر لا يوصف ورفع الصفة عنده على انه
خبر مبتداء محذوف ونصبه بتقدير اعني والصحيح جواز وصفه لانه وان وقع
موقع المضمر لكنه لم يخرج عن كونه ظاهرا ثم لما بين جواز الوجهين في توابع
المنادي المبني شرع في بيان الاختلاف في احد الوجهين في واحد منهما
وهو المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه فقال والخليل بن احمد استاد
سيبويه في المعطوف المذكور اي المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع

لجملة

والجملة خبر لقوله الخليل اي يقول با ولوينا الرفع وانما يختار الرفع لانه منادي
ثان معنى لانه ايضا مطلوب اقبل لحرف نايب مناب ادعو لان الواو قامت
مقامه لانه يقتضي الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه فكانه باشره
ما يختار فيه حركة هي اثر يا فيحملها على انه منادي ثان معنى ولم يبن لان اللام
تمنع دخول يا عليه صريحا وابو عمرو بن العلا اختار النصب لانه كلمة اللام
لا يباشره يا حقيقة فامتنع فيه حركة هي اثر يا فيختار فيه حركة هي اثر ادعو
لانه وابو العباس المبرد يقول ان كان المعطوف الذي يمتنع دخول يا عليه
كالحسن في جواز نزع اللام منه وقيل في كونه علما ذا اللام ذا لام ويدخل
نحو الرجل على الاول دون الثاني ونحو النجم يدخل على الثاني دون الاول فكالخليل
خبر مبتدا محذوف اي فهو كالخليل في اختيار الرفع والجملة جزاء الشرط
والشرطية خبر لقوله وابو العباس وانما اختار الرفع في مثل الحسن لان اللام
لما كانت في معرض النزع لم يعتد بها او لان اللام في العلم لا معنى له فلا يعتد
بوجودها والا فكابي عمرو اي وان لم يكن المعطوف المذكور كالحسن
بان لم يجز نزع اللام منه وبان يكن علما ذا لام فهو مثل ابي عمرو في اختيار
النصب وسياقه هذه الاعلام من لطايف هذا الكتاب ثم لما فرغ عن بحث الكلام
التوابع في بحث التوابع المضافة فقال والمضافة تنصب
اي توابع المنادي المضافة اضافة معنوية تنصب لانها لو وقعت منادات
لا يجوز فيها الا النصب فكذا اذا كانت تابعة لان التوابع لا يكون اقوى
من متبوعها تقول في الصفة يا زيد صاحب الفرس ويا بشر ذا الجمة

والجمة بالضم الشعر الذي يكون اسفل من الاذن وفي التاكيد يا خالد
نفسه وفي عطف البيان يا غلام ابا عبد الله وفي المعطوف بالحرف
يا بكر وعبد الله وانما قيدنا المضافة بالاضافة المعنوية احترازا عن
اللفظية فان حكمها وحكم التوابع المضارعة للمضاف حكم المفرد عند المحققين
لان اللفظية في حكم الانفصال والتوابع المضارعة للمضاف مفردة حقيقة
وصورة فيقول يا زيد الحسن الوجه بالرفع والنصب وكذا تقول يا زيد
خيرا من عمرو بالرفع والنصب قال الشاعر يا صاح يا ذا الضامر العنس فان
اسم الاشارة وهو ذا منادى مفرد معرفة والضامر مرفوع على انه صفة
ذا وان كان مضافا لان الاضافة اللفظية في حكم الانفصال والتقدير
يا ذا الضامر عنسه والضامر من الضمر بالضم وهو الهزال تقع على الناقة
والجمل والعنس بالفتح الناقة الصلبة اي الشديد فان قيل ما لهم اعتبروا
في الاسماء المضافة بالاضافة اللفظية والمضارعة للمضاف حكم
الاضافة اذا وقعت مناداة حتى اوجبوا فيها النصب وحكم المفرد
اذا وقعت تابعة حتى جوزوا فيها الرفع والنصب قيل الاسماء والمضافة
بالاضافة اللفظية مضافة صورة ومفردة حكما والمضارعة للمضاف مضافة
حكما ومفردة حقيقة وصورة فعملوا بالاعتبارين في الحالين وعليك ان
تحقق وجه عدم العكس في كل منهما والبدل من المنادى المبني
والمعطوف على المنادى المبني غير ما ذكر صفة المعطوف او بدل منه
اي غير المعطوف والذي ذكر من قبل اي غير الممتنع دخول يا عليه لانه لكن

الأمر حكمها اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل مطلقا اعرابا وبناء
فقوله والبدل مبتداء وحكمه مبتدا ثان وقوله حكم المستقل خبر المبتداء
الثاني والجملة الاسمية خبر المبتداء الاول وما عطف عليه وقوله
مطلقا ظرف اي زمانا مطلقا اي سواء كانا مفردين او مضافين او
مضارعين للمضاف او نكرتين او مختلفين لكونهما في حكم تكرير العامل
تقول في البدل يا زيد زيد ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا
زيد رجلا صالحا في المعطوف يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد
وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا فان قيل ما الفرق بين المعطوف
على المنادى المبني وبين المعطوف على الاسم لا المبني في ان الاول يجب
فيه البناء وان الثاني لا يجوز فيه البناء بل وجب الاعراب رفعا ونصبا
مثل لا اب وابن وابنا قيل جوابه ياتي في موضعه ان شاء الله تعالى
ثم لما فرغ عن بحث التوابع التي وقعت المتبوع شرع في بحث التوابع التي
وافقها المتبوع فقال المنادى الذي هو العلم الموصوف بابن اي بلفظ ابن
ومؤنثه ابنة حال كون ذلك الابن مضافا الى علم اخر يختار فتحه اي فتح المنادى
الذي هو العلم المذكور لموافقته حركة الابن وقصد التخفيف لكثرة استعمال
العلم وطول الكلام ويسقط حينئذ الف ابن ومؤنثه خطا تقول يا زيد
بن عمرو ويا هند بنت بشر وفي قوله يختار فتحه اشارة الى جواز البقاء
على الضم ايضا وانما قيد بقوله الى علم احترازا عن نحو يا زيد بن اخينا ويا هند
بنت عمنا فانه يبقى على الضم ولا يسقط الف ابن ومؤنثه خطا ثم لما فرغ

عن التوابع الصورية والمعنوية شرع في بحث التوابع الصورية فقال واذا نودي
المعرف باللام اي واذا قصد نداؤه نظير قوله تعالى واذا قرات القران
فاستعذ بالله اي اذا اردت قراءته قيل يا ايها الرجل بتوسط اي مع
هاء التنبيه ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسطهما
وهذا جميعا فالرجل صفة هذا وهذا صفة اي ع لمشاركة اسم الاشارة
لاي في الابهام بل اي اوغل في الابهام لتناوله المفرد والمثنى والمجموع
والمذكر والمؤنث بلفظ واحد فان قيل الجملتان الشرطيتان لا تتم لان الشرط
كلي يتناول نداء المعرف باللام اي معرف كان نحو الرجل والغلام والانسان
ونحوها والجزاء جزئي والظاهر ان الجزئي لا يترتب على الكلي حيث يلزم
ملزومية الكلي للجزئي قيل الكلام محمول على حذف المعطوف اي قيل يا ايها
الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل ونحوها او على المجاز لان المراد بقوله
يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل هذه الالفاظ واللفظ الذي يريد
بمجموعها اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بصفة اشتهر بها صاحبه نحو لكل
فرعون موسى اي لكل جبار قاهر عادل ونحو لا هيثم الليلة للمطي اي لا راعي
فيكون المعنى قيل كلام وسط فيه اي مع ها التنبيه وكلام وسط فيه
اسم الاشارة وكلام وسط فيه كلا الامرين فيكون الشرط والجزاء
كليين فيتم الشرطية ولا يلزم ملزومية الكلي للجزئي وانما وسط اي
واسم الاشارة تحرزا عن اجتماع اداتي التعريف صورة وان كان في احدهما
من الفائدة ما ليس في الاخر فان قيل التحرز عن ذلك يحصل بتوسط احدهما

فلا حاجة الى المبهم الثاني في يا ايهذا الرجل قبل المبهم الثاني وان لم يكن محتاجا
اليه لكن في اتيان مبهم بعد مبهم وتاخير البيان فايدة وهي زيادة التشويق
والتوجه في البيان بزيادة التشويق والتاخير فيه والتزموا اي التزم
النحاة رفع الرجل في مثل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل وان كان صفة وكان
صفة وكان حقها جواز الوجهين كما مر لانه المقصود اي لان الرجل هو
المقصود لا صلي بالندا لا اي واسم الاشارة لانهما وسيلتان لندايه لا اي
اي لا مقصودة بالذات
انك لو حذفت الرجل بطل الندا ولو حذفت الظريف لم يبال فالتزموا
رفعه تنبيها على انه منادي حقيقة وان كان صفة لاي صورة فان قيل
اي الرجل
فعلى هذا يصدق عليه حد البدل دون الصفة قلنا انه مقصود واقعا لا لفظا
اي الرجل مقصود به اي على الرجل لان الصفة لا تقصد بالذات
حيث ابرز في اللفظ في معرض غير المقصود ونكر بحيث انه بيان لمعنى في
اي المبهم اي الرجل
المتبوع لا بحيث انه منادى مستقل فلا يثبت بدليته على ان البدل في حكم
تكرير العامل فلو كان الرجل بدلا لزم دخول يا في المعرف باللام حكما فظهر انه ليس
ببدل وتوابعه مجرور معطوف على الرجل اي التزم النحويون رفع توابع الرجل
مفردة كانت او مضافة نحو يا ايها الرجل الكريم ويا ايها الرجل صاحب الفرس
لانها اي لان توابع الرجل توابع اسم معرب مرفوع فيكون مرفوعة كمتبوعها
بخلاف يا زيد الظريف فانه توابع مبني فان قيل هذا الدليل غير تام لان توابع
المعرب قد يحمل على اللفظ وقد يحمل على المحل فلا يلزم من رفع التابع قطعا بل يجوز
ان يكون المتبوع منصوبا والتابع منصوبا او مرفوعا حملا على اللفظ والمحل
كما في ان زيدا قايم وعمرو وان يكون المتبوع مجرورا والتابع مجرورا او

منصوبا كما في اعجبني ضرب زيد وعمرو وكما في قوله ويذهبن في نخد وغورا
غائرا وغير ذلك مما يتبع المعرب لفظا ومحلا قيل معناه توابع معرب لا محل
له سوى الرفع او يقال ان كل ما يتبع المعرب لفظا او محلا فالمتبوع هناك
باعتبار تعدد اعرابه معربان لا انه معرب واحد بخلاف توابع الرجل ههنا
لانها توابع معرب واحد فلا يتبع غير اعرابه او يقال ان احدى المتقدمتين
من الدليل محذوف اي لانها توابع معرب وتوابع المعرب في باب النداء
لا يتبع غير اعرابه اذ لا محل له سوى ذلك الاعراب وقالوا يا الله بقطع الهمزة
خاصة هذا جواب سؤال يرد نقضا على القاعدة المذكورة او هو من حيث
المعنى مستثنى من القاعدة المذكورة وهو الوجه وانما استثنى منها
للوجهين احدهما ان التوسط فيه ممتنع لان ايا يستلزم التعدد وها
للتنبيه والله تعالى عن التعدد والتنبيه هذا لاشارة الحقيقة والله
تعالى يتعالى عن ذلك ولو سلم جوازه على التجوز كما في ذلكم الله ربي
كان محمولا على اي طردا للباب والثاني ان اللام فيه ليست للتعريف
بل صارت جزء الكلمة بالعلمية وكانت في الاصل عوضا عن همزة اله
فاضمحل فيه جهة التعريف بوجهين فلم يعتبر بخلاف النجم فان اللام
فيه وان كما صارت جزء الكلمة بالعلمية لكنه في الاصل ليست عوض
عن شيء وبخلاف الناس فان اللام فيه وان صارت جزء الكلمة بكونها
عوض عن همزة اناس بضم الهمزة لكنه ليس بعلم فان قيل فعلى هذا
لو صار الناس علما وجب ان يقال يا الناس وليس ذلك بصحيح

بدليل قوله خاصة قيل ان علميته لا توجب هجران اصله بالكلية لانه بعد العلمية
يستعمل بمعناه الاصلي ايضا وهو جماعة الاناس استعمالا سايغا بخلاف الله
فان علميته توجب هجران اصله بالكلية لانه بعد العلمية لم يستعمل بمعناه الاصلي
اصلا وهو مطلق المعبود حقا كان او باطلا فافترقا وقوله خاصة مصدر
اقيم مقام الحال من الله اي حال كونه قد خص بذلك القول خصوصا تاما لما فرغ
عن بحث المنادي غير المكرر شرع في بحث المنادي المكرر فقال ولك اصل الخطاب
ان يكون لمعين وقد يكون لغير معين وهنا كذلك اي جاز لك او جاز لك
في مثل قول جرير يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر اي فيما كرر فيه
المنادي في حال الاضافة الضم فاعل جاز او مبتدأ متقدم الخبر
اي يجوز ذلك او جاز لك الضم والنصب اي ضم الاول ونصبه اما الضم
فعلى انه منادى مفرد معرفة واما النصب فعلى انه مضاف الى عدي المذكور وتيم
الثاني تاكيد لفظي ولما كان حكم التاكيد اللفظي في الاغلب حكم المنادي المذكور
في الاعراب والبناء كما مر حذف التنوين لم يكن مضافا لان الاول محذوف
التنوين للاضافة وانما جاز الفصل هنا بين المضاف والمضاف اليه مع
انه لا يجوز الفصل بينهما الا في ضرورة الشعر بالظرف لانه لما كرر اللفظ
الاول بلا تغيير صار الثاني هو الاول فكانه لا فصل بينهما ولهذا جاز ضرب
ضرب زيد عمرا هذا مذهب سيبويه والخليل وذهب المبرد الى ان تيم الاول
مضاف الى عدي محذوف لدلالة الثاني عليه تقديره يا تيم عدي تيم عدي
على نحو بين ذراعي وجبهة الاسد اي بين ذراعي الاسد وجبهة الاسد

هرگاه تیم اول مضاف شد بعدی تنوین
دور شد از تیم اول تخفیفا اعتراض میکنند که
تیم ثانی مضاف [illegible] ت می باید که او [illegible] رب
سا تیم وتنوین بدهیم جواب انست [illegible] تیم ثانی
تاکید تیم اول است در اول تنوین نبود در تیم
ثانی هم تنوین نخواهیم بنابر انکه تاکید حکم
موکد دارد

فعلى هذا كانت الاضافة الثانية تاكيدا لفظيا للاضافة الاولى هذا هو الظاهر

ولا يجوز في تيم الثاني الى النصب لان تيم الاول ان كان مضموما على انه منادى

مفرد معرفة كان الثاني تابعا مضافا فكان نصبا واذا كان منصوبا على انه

منادى مضاف الى عدي المذكور او المحذوف كان الثاني تابعا للمنادى

المضاف فكان نصبا ايضا في المنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه اربعة

اوجه احدها يا غلامي بسكون الياء واصلها الفتح لان الاسم الذي هي

على حرف واحد كان مفتوحا كالكاف الخطاب والسكون للتخفيف لكون الياء

حرف علة في الثاني يا غلامي بفتح الياء على الاصل في الثالث يا غلام بحذف

الياء والاكتفاء بالكسر لكثرة دورة في الرابع يا غلاما بقلب الياء الفا والكسرة

فتحة لخفة الالف والفتحة او بحذف الياء وتعويض الالف عنها وشذ فيه

يا غلام بحذف الالف والاكتفاء بالفتح فالحاصل ان المنادى المضاف الى ياء المتكلم

يجوز فيه تركيب مفتوح الياء وساكنها ومحذوفها ومقلوب الياء الفا وبالهاء وقفا

اي ويكون بالحاق هاء السكت في الوقف لبيان حرف العلة وهي الالف فيقال

يا غلاماه كذا في بعض الشروح وقيل معناه ويكون بالحاق هاء السكت في الكل

وقفا وهو الصواب لان هاء السكت كما يجي لبيان الالف يجي لبيان الحركة

بان يزاد في اخر الكلمة لبيقى حركة في الوقف بحالها فيقال يا غلاميه ويا غلاميه

ويا غلامه ويا غلاماه ثم قوله وبالهاء وقفا عطف الجملة الظرفية على الجملة

الفعلية اي المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه كذا ويكون بالهاء حال كونه موقوفا

او على محذوف اي يجوز فيه كذا بغير الهاء وبالهاء في الوقف او خبر مبتداء

محذوف اي وهو الهاء في الوقف او متعلق بفعل محذوف اي يوقف عليه بالهاء
وقفا فيكون قوله وقفا حالا او ظرفا او مصدرا للفعل المحذوف وفي اكثر النسخ
لم يذكر الثاني وهو بفتح الياء فيكون المعنى يجوز فيه هذه الثلثة كما جاز في غلامي
بفتح الياء وانما اشبهت تلك الثلثة بها لانها الاصل وقالوا يا ابي ويا امي يعني
اذا كان المنادي المضاف الي ياء المتكلم لفظ اب وام يجوز فيه ما جاز في ساير
الاسماء المضافة اليها نحو يا غلامي مع زيادة وجه اخر لكثرة استعمالهما ووقوع
الشماع على ذلك فقالوا يا ابي ويا امي على القياس وقالوا يا ابت ويا امت
بابدال الياء تاء على غير القياس وقوله فتحا وكسرا حالا لان اي حال كونهما
مفتوحين ومكسورين اما الفتح فلموافقة حركة الياء المبدل منه التاء اذ الاصل
في الياء الفتح على ما مر واما الكسر فلموافقة طبيعة الياء المبدل منه التاء اذا الكسر
يناسب الياء فالفتح لكونها بدلا من حرف متحرك بالفتح والكسر لكونها بدلا من
حرف يناسب الكسرة ويجوز فيهما ضم التاء ايضا لاجرايهما مجرى المفرد ولم يذكر
هذا لقلته اعلم ان التاء فيهما للتانيث مع كونها عوضا عن الياء ولهذا
فتح ما قبلها ويوقف عليها بالهاء وانما قولت وان كانت للتانيث لكونها
عوضا عن الياء كما قولت تاء بنت واخت وان كانت للتانيث لكونها عوضا
عن الواو لكن تاء ابت وامت تصير في الوقف هاء بخلاف تاء بنت واخت
فانها لا تصير في الوقف هاء وذلك لان اصل هذه التاء اي تاء اخت
وبنت اصل لانها عوض عن الواو الاصلية واصل تلك التاء زايدة لانها عوض
الياء الزايدة فيفترقان ذكر في تفسير الجار البيان ان تاء التانيث في ابت للمبالغة

اي يا ابت ويا امت

قوله وذكر جواب عن سوال مقدر سوال مقدر آنست
كه چرا بمذكر يا ابت بي حال تاء تانيث مي آيم جواب
آنست كه تاء ابت از براي مبالغه است نه از براي

كعلامة

بنات وتا بنت واخت

وبالالف عطف على محذوف اى قالوا يا ابت ويا امت بغير الالف بل بالالف فقالوا

يا ابتا ويا امتا بابدال الياء تاء والفا ثم فيكون فيه جمع بين البدلين وهو

جائز وقيل هذه الالف الف الاشباع قوله دون الياء حال اي قالوا ذلك

متجاوزين عن الياء يعني لم يقولوا يا ابتي ويا امتي تحرزا عن الجمع بين البدل

والمبدل منه لان التاء فيهما بدل من الياء لان التاء فيهما عوض عن الياء ويا ابن

ام ويا ابن عم خاصة اي لخصهما خصوصا مثل باب يا غلامي في جميع وجوهه

يعني اذا كان المنادى لفظ ابن مضافا الى لفظ ام او عم مضافين الى ياء المتكلم

جاز فيه ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم من الوجوه فقالوا يا ابن

امي ويا ابن عمي بالسكون ويا ابن امي ويا ابن عمي بالفتح ويا ابن ام ويا ابن عم

بحذف الياء والاكتفاء بالكسر ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا مع زيادة

وجه آخر بحيث لم يقولوا يا غلام بحذف الالف والاكتفاء بالفتح الا على وجه

الشذوذ وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتح لكثرة

الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف وانما قال خاصة لعدم جواز

ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم في غيرهما فلا يقال يا ابن اخي ويا

ابن خالي على الوجوه المذكورة في المنادى المضاف الى ياء المتكلم بل على ما جاز

في غير المنادى المضاف الى ياء المتكلم وهو فتح الياء وسكونها نحو غلامي وثوبي

وذلك لانهما اكثر استعمالا لكثرة يا غلامي فعومل معاملته بخلاف غيرهما

فانه لم يكن كذلك فلم يعامل معاملته ثم لما كان الترخيم من خصائص النداء

شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز في سعة الكلام اي من غير ضرورة

وفي غيره ضرورة منصوب على انه مفعول له اي الترخيم في غير المنادى جائز لضرورة
الشعر ولا يصح فيه الرفع لانه يكون المعنى والترخيم في غير المنادى ضرورة
لا معنى له كذا قيل فان قيل لا يصح النصب فيه لان شرط حذف اللام في المفعول
له ان يكون فاعله وفاعل عامله واحدا وههنا ليس كذلك لان المضطر الشاعر
والجواز صفة الترخيم قيل انه مفعول له لفعل الترخيم دون جوازه والتقدير
يفعل الترخيم في غير المنادى لاضطرار اي لاضطرار الشاعر والمرخم والمضطر
واحد ويمكن رفعه على انه خبر مبتدا محذوف بحذف مضاف اي هو في غيره
اثر ضرورة او هو خبر على المبالغة على نحو زيد عدل فاذا صح خبريته لم يصح منع
رفعه كما ظن بعض الشارحين وهو اي الترخيم حذف في اخره اي اخر الاسم
تخفيفا مفعول له اي لاجل التخفيف فان قيل هذا الحد يصدق على نحو يد ودم
وقاضٍ وداع قيل معناه حذف في اخره تخفيفا لا لقانون تصريفي وسماع لغوي
او يراد بالحذف في اخره في حال التركيب دون الافراد فلا يرد حذف الاواخر
اي في حال تركيب حرف النداء مع المنادى
في يد ودم ونحوهما ثم لما فرغ عن بحث تعريف الترخيم شرع في بيان شرطه
فقال وشرطه اي شرط جواز الترخيم في المنادى ان لا يكون المنادى مضافا
لان الاخر للمضاف وسط حكما والترخيم يختص بالاخر والمضاف اليه غير المنادى
فلا نسبة للترخيم في جزء ما ويا صاح في صاحبي شاذ ولا يكون مستغاثا
ولا مندوبا لان المطلوب فيهما مد الصوت ولهذا زيد في اخرهما الالف لاظهار
الاستغاثة والتفجع والحذف ينافيه وانما لم يذكر المندوب لانه غير منادى
عند المصنف بدليل انه عرف المنادى على نمط خرج منه المندوب لانه غير مطلوب

والمبتدا المحذوف لفظ هو والمضاف المحذوف لفظ الاثر

ترخيم در لغت ترقيق صوت وتليين صوت است سهل

فيخرج نحو يد ودم ونحوهما

الاقبال ولا يجوز ترخيم غير المنادي في الشعر فلا حاجة الي ذكره ولا يكون جملة
نحو يا تابط شرا ويا برق نحره لان الاعلام المنقولة عن الجملة على كما هي ثم لما فرغ
عن بيان شرط العدمي في بيان شرط الوجودي فقال ويكون واي وشرط ان
يكون المنادي اما علما زايدا على ثلثة احرف اما كونه علما فلعدم الاشتباه فيه
لشهرته بخلاف غير العلم واما كونه زايدا على الثلثه فلئلا يلزم اخلال بنيته
واجاز الكوفيون ترخيم الثلاثي المتحرك اوسط نحو يا عم في يا عمر لقيام حركة
الوسط مقام حرف الزايد كما في منع الصرف نحو سقر وهو ضعيف لان جعل الحركة
منزلة الحرف غير مطرد في كل مكان والا لكان مثل هُدَبِدٌ وعُلَبِطٌ خماسيا
وليس كذلك واجاز بعضهم ترخيم الثلاثي الساكن الاوسط ايضا نحو يا زي
في يا زيد لان الاخلال ثبت بعارض الترخيم فلا يعتبر وهو اضعف من ذلك
واما بتاء التانيث فحينئذ لا يشترط العلمية ولا الزيادة على الثلثه نحو يا ثبة
علما او غير علم لان اخلال لا بنية حينئذ لو كان من قبل الواضع لان تاء
التانيث ليست بداخلة في الابنية بل هي كلمة اخري في الاخلال الذي جل الترخيم
بل مع التاء ايضا كذلك فلا يشترط الزيادة على الثلثه ولا العلمية لعدم الاشتباه
حيث يبقي ما قبل التاء على الفتح فيدل على الترخيم بحذف التاء وان لم يكن
ثم لما فرغ من بيان شرايط الترخيم شرع في تفسير كيفية المحذوف فقال
فان كان في اخره اي في اخر الاسم الذي اريد ترخيمه زيادتان اسم كان
في حكم الواحدة صفة زيادتان اي زيادتان كائنتان في حكم الواحدة
بان يكون زيدتا معا لمعنى واحد يعني الحقتا دفعة واحدة لمعنى واحد

وقيد احتراز عن نحو ارطاة فان التاء والالف زيادتان ولكنهما ليستا في حكم الوحدة
لان الالف زيدت اولا للالحاق ثم زيدت التاء للتانيث فلا يقال يا ارط
فان قيل حكم الوحدة في الزيادتان وليست الزيادتان في حكم الواحد فكيف يستقيم
الظرفية قيل هو ظرف اعتباري لا حقيقي او العبارة محمولة على القلب كاسماء فوزنه
فعلاء واصله وسماء من الوسامة فقلبت الواو همزة كما في احد واناة ففي اخره
زيادتان وهي الالف والهمزة في حكم الواحدة وكذا الالف والنون في
مروان يعني الالف والهمزة في اسماء زيدتان معا لمعنى التانيث والنون
والالف والنون في مروان تا معا لمعنى التذكير وكذا ياء النسبة في بصري
والالف والنون في زيدان والواو والنون في زيدون والالف والتاء
في هندات فيقال فيها يا اسم ويا مرو ويا بصر ويا زيد ويا زيد ويا هند
او عطف على قوله زيدتان اي او كان في اخر الاسم الذي اريد ترخيمه حرف
صحيح قبله اي قبل ذلك الحرف مدة والمدة حرف علة ساكنة ما قبلها توافقها
والمراد بالمدة ههنا المدة الزايدة لئلا يرد نحو مختار فانه لو رخم لا يحذف منه
الا الراء لان الالف اصلي وهو الاكثر الواو والحال اي والحال ان الاسم في اخره
حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف نحو منصور وعمار وادريس
وقيد احتراز عن نحو سعد وثمود وعماد فانه لا يحذف منها حرفان
اي في قبلها اكثر من اربعة احرف
لئلا يلزم اخلال البنية بحذف الحرفين وقوله حذفتا جزاء الشرط اي حذف
الحرفان فاذا رخم نحو منصور وعمار وادريس قيل يا منص ويا عما ويا ادر
فان قيل يدخل في هذا الاسماء ومروان ايضا لان في اخرهما حرفا صحيحا

مدة كه در مختار است زايد نيست بلكه مدة
مختار بدل از واو اصلی است زيراكه اصل مختار مخير
است وان يا از اصل كلمه است چيزيكه بدل باشد
او نيز اصلی خواهد بوده

در سعد وثمود وعماد كه حرف ياكه
آخر كلمه است حذف ميكنيم

قبلامة فما وجه ذكر القسمين قيل بين القسمين عموم وخصوص من وجه وربما
يصدق القسم الاول دون الثاني كبصري وربما يصدق الثاني دون الاول
كمنصور وربما يجتمعان كاسماء ومروان فلذا لم يكتف بذكر احد القسمين
وان كان الاسم الذي اريد ترخيمه مركبا غير المركب الاضافي والاسنادي
كبعلبك وخمسة عشر حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي
خمسة عشر يا خمسة لتنزل الاسم الاخير منزلة تاء التانيث في كونها كلمة على
حدة صارت بمنزلة الجزء من الكلمة وان كان الاسم المرخم غير ذلك
اي غير ما فيه زيادتان في حكم الواحدة وغير ما فيه حرف صحيح قبله مدة وهو
اكثر من اربعة احرف فحرف واحد اي فالمحذوف منه حرف واحد لحصول
المقصود وعدم ما يوجب اكثر من حرف واحد وانما اتى هنا بالجملة الاسمية
لكون هذا القسم كثيرا مستمرا فيقال في يا حارث يا حار وهو اي المحذوف
المرخم من اي منادى كان في حكم الثابت اي الموجود على الاستعمال الاكثر
فبقي ما قبله كما كان فيقال الفاء للتعليل اي لانه يقال او جواب شرط محذوف
اي واذا كان كذلك فيقال او للعطف على الاسمية السابقة تنبيها لها بالفعلية
كانه قيل لجعل المحذوف ثابتا فيقال يا حار بكسر الراء في يا حارث ويا ثمو بواو
ساكنة بعد ضمة في يا ثمود ولو جعل المحذوف منسيا والواو اخر الوجوب قلبها
ياء وكسر ما قبلها لوقوعها طرفا بعد ضمة كادل ويا كرو بواو مفتوحة
بعد فتحة ولا تنقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لتحقق المانع وهو وقوع
الساكن بعدها وهو الالف المحذوف الذي هو في حكم الثابت ولو لم يكن

اي حكم الثابت لقلب الواو الفا ولقبل الكر لارتفاع المانع وقد يجعل المرخم وما بقي
بعد الحذف اسما براسه اي اسما مستقلا بنفسه غير مبني على ما كان يجعل
المحذوف نسيا منسيا كانه لم يحذف عنه شيء فيكون له في بنائه واعلاله
وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم في يا حارث على انه اسم
براسه كانه اسم مفرد معرفة فيضم ويا ثمي في يا ثمود لانه لما جعل ثمو اسما
براسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسر ما قبلها كا دلي
ويا كرا في يا كروان لانه لما جعل كرو اسما براسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع
الساكن بعد الواو فانقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا
اي استعمل العرب صيغة النداء اي حرف النداء وهي يا فقط في المندوب اي
في الاسم المندوب يندب مسماه اي يبكى عليه لاشتراكهما في الاختصاص
يكون كل منهما مدعوا وهو اي المندوب الاسم المتفجع عليه اي الاسم الذي
يتفجع اي يتحزن لاجله بيا او وا والجار والمجرور صفة المتفجع عليه والباء
للالصاق اي المتفجع عليه الملتصق بيا او وا وفي جعل الباء للسببية والاستعانة
نظر لان يا او وا ليستا بسببين للمتفجع اذ لا تاثير لهما فيه فلا يكون السببية
ولان باء الاستعانة تدخل في الة الفعل نحو كتبت بالقلم ولا يتوهم كون يا او
وا الة للتفجع فان قيل لم لم يذكر المتفجع منه نحو واويلاه و وامصيبتاه و واحزناه
و واحسرتاه ونحو ذلك فلو قال هو المتفجع عليه او منه بيا او وا لكان اولى
قيل هو داخل في المتفجع لاجله فلا حاجة الى ذكره على حدة ولختص المندوب
بوا يحتمل ان يكون الباء داخلة في المختص دون المختص به اي المفرد وا بها

المندوب يعني لا يدخل وا على المندوب ويحتمل ان يكون الباء داخلة في المختص به
دون المختص كما هو الاصل اي انفراد المندوب بوا غالبا لكونه نصا على المندوب
بخلاف يا فانه ليس بنص عليه فكان المندوب به قليلا وحكمه اي حكم المندوب
في الاعراب والبناء تميزان اي من حيث الاعراب والبناء مثل حكم المنادى
اي حكم اعراب المندوب وبنائه مثل حكم اعراب المنادى وبنائه لانه لما جرى
مجرى المنادى في صيغة جرى مجراه في احكامه واشتراكهما في الاختصاص
بكون كل منهما مدعوا يعني ان كان المندوب مفردا معرفة يضم وان كان
مضافا او مضارعا له ينصب ولا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعروف وكذلك
توابعه كتوابع المنادى ولك زيادة الالف اي جاز لك او جاز لك زيادة
الالف في اخره اي اخر المندوب سواء كان مع يا او وا لمد الصوت المطلوب
في الندبة فقوله زيادة الالف مبتدا متقدم الخبر او فاعل جاز المقدر واضافة
الزيادة الى الالف من باب اضافة المصدر الى المفعول فان خفت بزيادة
الالف اللبس اي لبس ذلك اللفظ بغيره عدلت عنها الى غيرها من حروف
المد مناسبا في اخر الاسم من كسرة او ضمة فاذا ندبت غلامك بخطاب المونث
قلت واغلامكيه بالياء اذ لو زيدت الالف وقيل واغلامكاه لزم لبس خطاب
المونث بخطاب المذكر فزيدت الياء لمناسبة حركة الكاف واذا ندبت غلامكم
بخطاب الجمع قلت واغلامكموه بالواو اذ لو زيدت الالف وقيل واغلامكماه
لزم لبس خطاب الجمع بالتثنية فزيدت الواو لمناسبة حركة الميم اذ الميم اصله
الضمة وقيل فزيدت الواو لمناسبة الجمع ولك الهاء في الوقف اي جاز لك

او جاز لك زيادة الهاء اي هاء السكت لبيان حرف المد وهي الالف في الوقف
من السكوت
لا في الدرج واحتير مع زيادة الالف والواو والياء فيقال وازيداه
الدرج وسط الكلمة
واغلامكموه واغلامكيه فالهاء مبتداء متقدم الخبر او فاعل جاز القدر
وقوله في الوقف ظرف قوله لك او ظرف جاز المقدر او ظرف المزيادة
المقدر مضافا الى الهاء ولا يندب الى المعروف مستثنى مفرغ اي لا يندب
اسم الا الاسم المشهور والمعروف وهو الذي يعرف ذاته وسماه سواء كان
علما وغير علم فلو كان علما غير معروف لم يحز ندبته ولو كان معروفا غير علم
جاز ندبته فلذلك جاز وامن حفر بئر زمزماه لانه منزلة واعبد المطلباه من حيث
از جهت كه شهرت نتيجه دارند وعلم نسبت
انه حافرها وقد اشتهر بذلك اشتهار العلم وذلك لانه اذا كان معرفا كان
اي يعذر بين مردم
النادب معذورا في ندبته والتفجع عليه وان الندبة لاظهار الجزع ولولا لم
يذلك يحصل المعروف فلا يقال واجلاه لرجل غير معين فلا يقال هذا
القول وصوف اللفظ واتنع عطف على قوله لا يندب دون قوله فلا يقال
لانه نتيجة لما سبق فلو عطف هذا عليه لزم ان يكون نتيجة لما سبق ايضا
وليس كذلك اي امتنع هذا القول وهو وازيد الطويلاه بلحاق الندبة
في الصفة المندوب لان الالف الندبة انما يلحق الاسم المتفجع عليه وهو
قليم بالموصوف والصفة ليست من جملته بل هي اسم اخر جئ للتوضيح ولانها
غير ممتزج بالموصوف حيث جاز الفصل بغير العطف بينهما في سعة الكلام
كقوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم فلو الحق ذلك في الصفة الحق في
موصوفه   بان صفت وموصوف دراند
غير المندوب فلا يقال وازيد الطويلاه بل يقال وازيداه الطويل خلاف المضاف

قوله واختير اي الهاء مع زيادة الالف والواو والياء يعني اختيار كرده شده ها بان يعني الف واو وياء هركاه ها با الف وواو ويا زياده كنند وازيداه واغلامكموه واغلامكيه ميكويند اينجا فهم ميشود كه در غير الف وواو ويا زياده نكنند حال انكه يا غلامهم ميكويند جواب انست كه ها را در غير الف وواو ويا زياده ميكنند در مندوب اما در منادي زياده ميكنند با الف وواو ويا جواب ديكر انست كه واختير كفته ايم واختير يعني اولي است

وانكسي كه چاه زمزم را كند استهترا ... عبد المطلب است عليه السلام

وامتنع را عطف كرده است بر لا يندب وبلا يقال عطف نكرده است بنا بر انكه ولا يقال از جهت كه نتيجه ولا يندب واقع شده اگر امتنع را عطف بلا يقال كنند وين نتيجه خواهد بود وحال باعتبار معني نتيجه نميتوانند

اليه حيث الحق الف الندبة فقال وا امير المومنيناه وواعبد المطلباه لان
المضاف والمضاف اليه جعلا كالشي الواحد بحيث صار المضاف اليه مع المضاف
كدال زيد ولشدة امتزاجهما امتنع الفصل بينهما في السعة واما قراءة ابن عامر
قتل اولادهم شركائهم برفع قتل ونصب الاولاد وجر شركائهم والفصل
بين المضاف وهو القتل والمضاف اليه وهو شركائهم بالمفعول وهو اولادهم
فوارد على الشذوذ وخلافا ليونس اي يخالف هذا القول يونس خلافا فانه
اجاز الحاق علامة الندبة في صفة المندوب كالمضاف اليه لان الاتحاد
بين الصفة والموصوف معنى لا ينقص في ذلك عن الامتزاج بين المضاف
اي الحاق الالف
والمضاف اليه لفظا وذلك لان الصفة عين الموصوف لان الطويل في قولك
الاتحاد
زيد الطويل عين زيد وزيد في قولك غلام زيد غير الغلام والامتزاج
المعنوي اقوى من الامتزاج اللفظي فلما جاز لحوقها فيما كان مغايرا له معنى
باعتبار الامتزاج اللفظي فلان تلحق فيما كان عينا له بالامتزاج المعنوي بالطريق
الاولى وجوابه ان الالحاق امر لفظي والامتزاج اللفظي في المضاف اليه
لا في الصفة ويجوز حذف حرف النداء لقيام قرينة الا مع اسم الجنس ظرف
اي في جميع الازمان الا في زمان مقارنته اسم الجنس او حال اي في جميع
الاحوال الا مقارنا مع اسم الجنس غير اي والمراد من اسم الجنس ما لا يكون
فيه الالف واللام اي ما كان نكرة قبل النداء لان نداءه لم يكثر كنداء العلم
فلو حذف حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى فيلتبس المنادى بغيره
ولان المعرف للجنس هو حرف النداء فلو حذف لزم لبس المعرفة والنكرة ولان

يا فهنا يبرز من اللام في التعريف فلو حذف يلزم فيه حذف النايب والمنوب
لان اصل يا رجل يا ايها الرجل بوجه اسنر
ولقايل ان يقول فعلى هذا ينبغي انه لا يجوز حذف حرف النداء فيما يجوز
حذفه لان حرف النداء نايب مناب ادعو فاذا حذف حرف النداء لزم
حذف النايب والمنوب اللهم الا ان يقال ان حذف حرف النداء ليس من
باب حذف النايب والمنوب بل من باب التقدير كما في المستثنى المفرغ نحو
ما جاءني الا زيد وفي لا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام
تقديره ما جاءني احد الا زيد
فلا يقال رجل ولا هذا بتقدير يا رجل ويا هذا وفي لا مع الاستغاثة والندبة
لان المطلوب فيهما امتداد الصوت لاظهار الاستغاثة او التفجع والحذف
ينافيه واعلم ان حرف النداء يجوز حذفها من العلم واي والمضاف ومن
الموصول مثل وقوله تعالى يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف بقرينة
المقام ومثل ايها الرجل اي يا ايها الرجل لان صورة ايها مختص بالنداء
ومثل من لا يزال محسنا احسن اي يا من لا يزال ومثل قوله تعالى ربنا
آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة اي يا ربنا وشذ قولهم اصبح ليل
وقولهم وافتد مخنوق وقولهم اطرق كرا ان النعام في القرى هذا جواب
سوال يرد وهو ان الحذف في قول العرب اسم جنس مع انهم حذفوا منه حرف
النداء وكذا مخنوق وكذا كرا وجوابه انه شاذ لا يقاس عليه
ومعنى اصبح ليل ادخل في الصباح يا ليل او صر صباحا يا ليل فالهمزة للدخول
او للصيرورة هذا في الاصل قول المراة التي لم يرقها امرو القيس ستغيث
الى الليل بالانقضاء ليتخلص منه ثم صار مثلا يضرب في شدة طلب الشي

الف ولام الرجل حذف كردند وايها باين حذف كرده
اند ويا رجل گفتند بنا بر انكه يا قايم مقام الف ولام
است اگر در يا رجل حذف يا كنيم لازم مي آيد كه حذف
نايب كرده است ومنوب كه لام است شده باشد واين
جايز نيست

مستثنى مفرغ آنست مستثنى منه مذكور نباشد
ومستثنى منه عام باشد

هرگاه ايها الرجل گفتيم همين دال است باينكه
يا محذوف است تقديرا يا ايها الرجل [illegible]

بدانكه حرف ندا را از علم مثل زيد حذف ميكنند
واز لفظ اي هم حذف ميكنند مثل ايها الرجل
واز مضاف هم حذف ميكنند مثل يا عبد الله
ويا ربنا آتنا في الدنيا واز موصول هم حذف
ميكنند مثل يا من لا يزال محسنا احسن

اطرق كرا
سر در پيش افكن

ومعنى افتد مخنوق افتد نفسك يا مخنوق اي اعط الفداء وخلص نفسك
يا مخنوق اي يا من عصر حلقه العنم هذا مثل في التحريض على تخليص النفس
من الشدايد ومعنى اطرق كرا اخفض عنقك يا كروان تصيادفان من
هو اكبر منك وهو النعامة قد صيد وحمل من البدو الى القرى وقيل
معناه اسكت وانظر الى الارض يا كروان وقيل معناه اسكت وانظر الى
الارض يا كروان فان من هو اعلى واقوى منك قد صيد وحمل من البد
والى القري يقال اطرق الرجل اذا سكت ونظر الى الارض والكروان طاير
ضعيف طويل العنق وقيل هذا القول رقية العرب يصادون الكروان
وذلك لان الكروان يخاف من النعامة اذا لم يري النعامة يمشي على هيئة
بعد عنقه فيرفع راسه فاذا راه يلتصق بالارض كيلا تراه فصار مثلا
يضرب فيما اذا امر شخص ضعيف بالانصاد اذا انقاد من هو اعلى واقوى
منه وفي كل شذوذ ثلاثة اوجه حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم
غير العلم او جعل المرخم اسما براسه على ما سبق بيانه وقد يحذف المنادي
لقيام قرينة دالة على حذفه وتعينه جوازا اي حذفا جايزا مثل قراة
الكسايي الا يا اسجدوا فان مخففا لا على انه حرف تنبيه ويقف على يا وهو
حرف نداء ويبتدي اسجدوا بضم الهمزة فعلى هذا القراة كان المنادي
محذوفا اي الا يا قوم اسجدوا بقرينة امتناع دخول حرف النداء على الفعل
بخلاف من قراة الا يسجدوا بتشديد الا و يسجدوا على صيغة المضارع فانه
ليس من هذا الباب في الباب الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير اي

التحريض والتخصيص
برغلامنده صوقتيرساخن

الاسم الذي اضمر اي قدر عامله اضمارا او واقعا على شريطة تفسير ذلك
العامل بلفظ ما بعده او بمعنى لفظ ما بعده او بلازم معنى لفظ ما بعده فيجب
حذفه لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر واضافة شريطة بيانية اي على
شرط هو تفسيره بما بعده وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم
منصوب ثبت بعده فعل مبتداء وقوله بعده خبر وفاعل قوله بعده
والجملة صفة اسم او شبهه عطف على قوله فعل اي شبه الفعل وهو
اسماء الفاعل والمفعول دون المصدر والصفة المشبهة وافعل التفضيل
والشبه بمعنى المشابه كالمثل بمعنى المماثل وقوله مشتغل عنه صفة بدليل
افراد الضمير كذا قيل وفيه نظر لان الاشتغال في شبه الفعل شرط ايضا
فكيف يكون صفة فعل وحده بل الصواب انه صفة فعل او شبهه وانما افرد
الضمير لان العايد الى المعطوف والمعطوف عليه باو يجب افراده لان او
لاحد الامرين غير معين فيكون صفة لاحد المذكورين ايهما كان اي
معرض كل واحد منهما عن نصب ذلك الاسم بضميره اي بسبب نصبه في
ضمير ذلك الاسم نحو زيدا ضربته فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه
بضمير ذلك الاسم وبسبب نصبه في متعلقه الضمير عايد الى الاسم اي
متعلق ذلك الاسم نحو زيدا ضربت غلامه فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل
عنه بمتعلق ذلك الاسم وهو الغلام وقيل الضمير عايد الى الضمير وهو اولى
لقربه اي متعلق ضمير ذلك الاسم وهو الغلام المضاف الى ضميره فان
الغلام متعلق بضمير ذلك الاسم لو سلط الجملة الشرطية صفة ثانية

فعل مبتدا واقع شده بعد خبر و فعل واقع شده چون
بعد ظرف است بنابران مقدم بر ان احتمال دیگر
انست که فعل فاعل ظرف که بعده باشد ظرف
را هم فاعل می باید و این جار که مستقل او مفعول است
صفت اسم است که کل اسم واقع شده .

درین عمل مراد از شبه فعل مصدر و صفت
و افعل تفضیل نیست زیرا که اگر با المرعی تسلیط
رفته شود این ها را با بن نوع که ضمیر اسم ما لا مذکور
کنیم دران اسم عمل نمی تواند کرد زیرا که صفت مشبه
لازم است و در ضمیر که عمل کرده بود بواسطه
حرف جر متعدی شده بود و مصدر و افعل
تفضیل در عمل ضعیف اند در ما تقدم عمل نمی تواند
کرده می

لفعل او بشبهه اي لو سلط نفس ذلك الفعل او شبهه لفظا عليه هو او مناسبه

اي لو سلط مناسب ذلك الفعل او شبهه في موضع لنصبه اي لنصب ذلك

الفعل او شبهه ذلك الاسم او مناسبه معناه اولانه فيدخل نحو زيدا ضربت

عطف على قوله شبهه

غلامه وزيدا مررت به وزيدا حبست عليه فان كل واحد منها ولم ينصب

زيدا بعد التسليط ولكن ينصبه مناسبه وهو اهنت وجاوزت ولابست

وانما قيدنا بقولنا لفظا لان كلمة لو يقتضي انتفاء ما دخلت عليه والتسليط

ثابت تقديرا فلابد من تقييد وفي قوله لو سلط عليه وهو او مناسبه

لنصبه احتراز عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من

حيث اللفظ كالاسم الذي بينه وبين الفعل الناصب حرف له صدر الكلام

كما النافية وحرف الاستفهام واحدى الحروف المشبهة بالفعل وحرف

الشرط والتحضيض ولام الابتداء ونحوها مثل قولك زيد ما ضربته وزيدا

ضربته واما زيد فاني اكرمه وكذا البواقي فان زيدا اسم بعده فعل اشتغل

عنه بضميره لكن لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه او من حيث المعنى

كقوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر كما يجيء مثل زيدا ضربته نظير ما اشتغل

عنه بضميره لو سلط عليه نفسه لنصبه وزيدا ضربت غلامه نظير ما اشتغل

عنه بمتعلقه لو سلط عليه لازمه وهو اهنت لنصبه وزيدا مررت به نظير

ما اشتغل عنه بضميره بحرف جر لو سلط عليه معناه وهو جاوزت لنصبه

وزيدا حبست عليه اي انتظرت لاجله نظير ما اشتغل عنه بضميره

ولو سلط عليه لازم معناه وهو لابست لنصبه ينصب تعليل لقوله مثل

زيدا ضربته الى اخره اي لانه ينصب بفعل مضمر اي محذوف يفسره صفته اي
يفسر ذلك الفعل ما بعده من فعل او شبهه او مناسبه المشتغل بضميره او
متعلقه اي تفسير ما بعده يعني المراد بما بعده ضربت في زيدا ضربته
لامكان تقديره واهنت في زيدا ضربت غلامه اي اهنت زيدا ضربت
غلامه لانه لازم معناه لانه اهانة المولى من لوازم ضرب غلامه وان
قدرت ضربت كذبت لانك ضربت غلامه لا زيدا وجاوزت في زيدا
مررت به لانه معناه لان معنى مررت المتعدي بالباء جاوزت اي جاوزت
زيدا مررت به فان قدرت مررت لا ينصب لانه لا يتعدى بنفسه ولا
ولابست في زيد حبست عليه لانه لازم معناه لان كونه محبوسا لاجله
يستلزم كونه ملابسا وملازما له فالحاصل انه ان امكن تفسير لفظ الفعل
المفسر قدر والا لم يمكن فان امكن تقدير الفعل يعني الفعل المفسر وقدر
ان لم يكن قدر لازم معنى المفسر ويختار الرفع فيه اشارة الى جواز النصب
اي ويجوز النصب ويختار الرفع في الاسم المذكور اعني الاسم الذي بعده
فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه بالابتداء اي بكونه مبتداء
عند عدم اي عند انتفاء قرينة خلافه اي خلاف الرفع وفيه نظر
لان عند انتفاء قرينة خلاف الرفع يجب الرفع لا انه يختار واجيب
بان المضاف محذوف اي عند عدم قرينة خلاف اختيار الرفع من قراين
وجوب النصب واختياره ومساواته الرفع ووجوب الرفع لانه اذا عدم
قراين خلاف اختيار الرفع كان الرفع راجحا نحو زيدا ضربته فان الرفع

قوله وان قدرت الخ جوابي است از سوال مقدر سوال اينست كه در زيدا ضربت غلامه چرا ضربت را تقدير نمكني جواب اينست كه تقدير ضربت كنيم ضربت را زده ايم نزد زيد ابن اهنت كه لازم معناي ضربت غلام است تقدير كرديم واهنت زيدا ميكويم

يد الكلام عند عدم قرينة النصب يجب الرفع

والنصب جائزان فيه لوجود قرينة جواز كل واحد منهما لكن قرينة خلاف
اي الرفع والنصب
اختيار الرفع منتف وقرينة اختيار الرفع متحقق وهي السلامة عن الحذف
اذ في النصب يلزم حذف الفعل الناصب والاصل عدم الحذف او عند
خلاف الرفع اي النصب
وجود قرينة الرفع اقوي منها اي من قرينة خلاف الرفع يعني يوجد
قرينة الرفع وخلافه ولكن قرينة الرفع اقوي من قرينة خلافه كاما
المقارن مع غير الطلب نظير قوله عند وجود اقوي منها نحو لقيت القوم
واما زيد فاكرمته فان الجملة الفعلية السابقة قرينة النصب لانه علي تقدير
النصب يكون عطف الجملة الفعلية علي الجملة الفعلية فيتناسب الجملتان
واما التي تضمنت معني الابتداء قرينة الرفع لانها لتضمنها معني الابتداء
لم يلاصقها فلا يليها لفظا الا الاسم لكن قرينة الرفع اقوي لسلامته
عن حذف الذي يلزم في النصب فكان الرفع مختارا وانما قيد بقوله غير
الطلب احترازا عن اما مع الطلب نحو رايت القوم فاما زيدا فلا تكرمه فان
في هذه الصورة يختار النصب لان قرينة الرفع ليس باقوي من قرينة
النصب لمعارضته لزوم كون الانشاء خبرا بسلامة الحذف لكن الحذف
اهون من لزوم كون الانشاء خبرا لان الحذف كثير شايع ووقوع الانشاء
علة قوله لكن الحذف اهون
خبرا بعيد جدا حتي ذهب البعض الي انه لا يقع خبرا بدون تاويل فكان
قرينة النصب اقوي منها فاختير النصب لان من ابتلي ببليتين يختار اهونهما
اي من قرينة اختيار الرفع
فان قيل ذكر الطلب يتناول الامر والنهي والاستفهام والتمني والدعاء
وغيرها والحكم مخصوص بالامر والنهي والدعا فكيف اطلق الطلب قيل

شرطه ما اضمر عامله على شريطة التفسير ان يصح تسلط المفسر على ما قبله وغير الامر
والنهي والدعاء يمتنع تسليطها على ما قبلها لتضمنها صدر الكلام فلا يكون غيرها
من هذا الباب فلا حاجة الى التقييد فان قيل لو قال كما مع الخبر لكان احضر
فما وجه الاطناب قيل لان في قوله غير الطلب اشارة الى انتفاء المعنى الموثر
في اختيار النصب بعد ما هو الطلب حيث يلزم في الرفع وقوع الطلب خبرا
للمبتدا وهذا المعنى منتف هنا اي في غير الطلب فاختير الرفع واذا للمفاجاة
عطف على اما اي وكاذ للمفاجاة نحو خرجت فاذا زيد لقيته فان الجملة
الفعلية السابقة قرينة النصب واذا للمفاجاة التي يقع بعدها الجملة الاسمية
غالبا قرينة الرفع لكن هذه القرينة اقوى للسلامة عن الحذف فاختير الرفع
فان قيل قد ذكر الشيخ في بحث الظرف ان اذا المفاجاة يلزم بعدها الجملة الاسمية
وههنا رجحانها لا لزومها وهذا تناقض قيل المراد باللزوم ثمة الغلبة واللزوم
الاستعمالي الاعتباري على الترجيح لا اللزوم الحقيقي فلا تناقض او يقال ان القياس
يقتضي وجوب الرفع بعد اذا المفاجاة للزوم الجملة الاسمية بعدها في غير
هذا الموضع لكن النصب في هذا الموضع انما جاز بناء على السماع ويختار النصب
مع جواز الرفع في الاسم المذكور بالعطف اي بعطف الجملة التي وقع فيها الاسم
بعد فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره على جملة فعلية للتناسب بين
الجملتين اي بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها نحو خرجت وزيدا
لقيته فان السلامة عن الحذف قرينة الرفع وعطف الفعلية على الفعلية
قرينة النصب وقد ترجحت هذه القرينة لان الحذف وان كان خلاف الاصل

اي عطف الجملة الكثير كثير شايع بخلاف المخالفة بين الجملة الاسمية والفعلية
فانها قليلة جدا فاحسن ويختار النصب مع جواز الرفع في الاسم الذي وقع
بعد اذا الشرطية اي المنسوبة الى الشرط نحو اذا زيدا ضربته يضربك
وبعد حيث نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وانما خص اذا وحيث من ساير
ادوات الشرط لان ساير ادوات الشرط يجب النصب بعدها لو دخلت
على مثل هذا الاسم كما ياتي والمبرد اوجب النصب بعد اذا الشرطية ايضا
كان الشرطية وفي الامر عطف على قوله بعد اذا اي يختار النصب في وقت
وقوع الامر والنهي بعد الاسم المذكور نحو زيدا اضربه ونحو زيدا لا تضربه
اذ هي اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر
والنهي مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل لان النفي والتردد الداعي
الى الاستفهام في الغالب يلحقان الافعال دون الذوات وكذا معنى
الشرط الذي تضمنه اذا وحيث مع عدم رسوخهما في الشرط وكذا ما قبل الامر
والنهي موضع وقوع الفعل لئلا يقع الانشاء خبرا فلاجرم يختار النصب
بتقدير الفعل بخلاف ساير الادوات فانها راسخة في الشرط فوجب
الفعل بعدها فلاجرم يجب النصب بعدها بتقدير الفعل اذا دخلت على مثل
هذا الاسم لتنحط رتبة ما ليس براسخ في الشرط عما هو راسخ فيه وعند
عطف على قوله في الامر اي يختار النصب في هذا الاسم المذكور خوف
لبس المفسر بالصفة يعني ان ما يكون مفسرا على تقدير النصب يلتبس بالصفة
على تقدير الرفع وبالصفة لم يحصل المقصود نحو قوله تعالى انا كل شيء

خلقناه بقدر بنصب كل على انه مفعول لخلقنا المحذوف الذي يفسره
المذكور وقوله بقدر حال ولا محل لخلقنا المذكور لان المفسر لا محل له من
الاعراب والمعنى انا خلقنا كل شيء حال كونه كائنا بقدر فيفيد الاية المعنى
المقصود وهو عمومية القدر في جميع المخلوقات اما لو رفع على الابتداء
وجعل قوله خلقناه خبرا لقوله كل شيء وبقدر حالا او المجموع خبرا ان
فيفيد الاية المعنى المقصود ايضا حيث يصير معناه كل شيء مخلوق لنا
حال كونه كائنا بقدر وهو المقصود لكنه يحتمل ان يغلط بعض فيجعل
خلقنا صفة مخصصة لكل شيء على ما هو الظاهر في الصفة وبقدر خبر القوله
كل شيء فيكون المعنى كل شيء هو مخلوق لنا كائن بقدر وهذا ليس بمقصود
حيث يكون قوله خلقناه حينئذ قيدا على ما هو الظاهر في الصفة فيوهم
كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة الله تعالى كما هو مذهب
المعتزلة في الافعال العباد الاختيارية فالحاصل انه على تقدير الرفع
يحتمل ان يكون قوله خلقناه خبرا لكل شيء فلا يفوت المقصود ويحتمل
ان يكون صفة له فيفوت المقصود فلم يكن الرفع اولى لما فيه من التباس
المقصود بغيره فكان النصب اولى لما فيه من النص على المقصود وبهذا
حصل الجواب عن الاشكال الذي اورده صاحب الرضي في هذا المثال
حيث قال والمثال الذي اورده المصنف من الكتاب العزيز اعني قوله
انا كل شيء خلقناه بقدر لا يتفاوت فيه المعنى سواء جعلت الفعل
خبرا او صفة فلا يصح اذن للتمثيل وذلك لان مراده تعالى بكل شيء كل مخلوق

يعني ان جميع نفس كه ثابت است اه
نفس در حالت نفس كل شيء

كتبه ... بيت ... زيادة ...

نصبت كل اهـ فعند وسواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك
ان قوله تعالى خلقنا كل شيء بقدر كما يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم
شيء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد
منها اسم شيء فكل شيء في هذه الاية ليس كما في قوله تعالى والله على
كل شيء قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر
هذا قلنا ان معنى كل شيء خلقناه بقدر على ان خلقناه هو الخبر كل
مخلوق مخلوق بقدر على ان خلقناه صفة كل شيء مخلوق كاين بقدر
والمعنيان واحد اذ لفظ كل شيء في الاية مختص بالمخلوقات سواء كان
خلقناه صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول اعم منه مع التقدير
الثاني الى هنا عبارته فان قيل ينبغي ان يجوز الوجهان على سبيل التساوي
اي النصب على انه مفعول به باضمار عامله على شريطة التفسير والرفع على انه
مبتدا وخلقناه خبره وبقدر حالا كما جاز الوجهان في القايم زيد قيل
كيف يجوز ذلك مع الاختلاف بين المقصود وغيره فان قيل فينبغي ان يجب
النصب اذا احترز عن اللبس واجب قيل هذا وهم اللبس لا اللبس ولهذا
سماه خوف اللبس ويستوي الامران اي الرفع والنصب في الاختيار
اي ايا قصدت منهما يكون مختارا في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي
فيما اذا عطف الجملة التي وقع فيها ذلك الاسم على جملة ذات وجهين
وهي الجملة الاسمية خبرها الجملة الفعلية فانها ذات وجهين احدهما
كونها جملة اسمية وهي الجملة الكبرى اعني المبتدا والخبر والثاني في

كونها جملة فعلية اعني الفعل والفاعل فيصح رفعه على الابتدا ونصبه
بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما بين الجملتين
في الاسمية والفعلية ففي الرفع يكون الجملة الاسمية فيعطف على الجملة
الكبرى وهي اسمية وفي النصب يكون فعلية فيعطف على الصغرى وهي
فعلية فان قيل على تقدير النصب والعطف على الصغرى يلزم حذف
الفعل وعلى تقدير الرفع والعطف على الكبرى لا يلزم ذلك فكان الرفع
راجحا لسلامته على الحذف قيل قد عورضت سلامة الحذف بقرب المعطوف
عليه على تقدير النصب فاستوى الوجهان كذا في الشروح وفيه نظر
لانها اذا عطفت على الكبرى فهي ايضا قريبة غير مفصولة بين الجملة
المعطوفة والمعطوف عليها بشيء آخر فلا يتفاوت قربا وبعدا والاولى
ان يقال ان قصد العطف على الكبرى اختير الرفع بلا معارض وان
قصد العطف على الصغرى فحينئذ لا يخلو اما ان رفع على انه عطف جملة اسمية
على فعلية او نصب على انه عطف فعلية على فعلية وفي كلا الوجهين
خلاف اصل اذ في عطف الاسمية على الفعلية لزم عدم التناسب بين
الجملتين وفي عطف الفعلية لزم حذف الفعل لكن حذف الفعل اهون
من عدم التناسب لان الحذف كثير الاستعمال وعدم التناسب قليل
الوجود في كلام العرب فالحذف الذي هو كثير الاستعمال لا يعارضه
عدم التناسب الذي هو قليل الوجود فاختير النصب ولم يعتبر هذا
المعارض فاستوى الوجهان في الاختيار فافهم فان قيل لا يصح العطف

على الفعلية
اي قام زيد قام

على القفوي في المثال المذكور لاشتراط صلاحية المعطوف على الخبر ان يكون
خبرا وهنا ليس كذلك لان الجملة اذا وقعت خبرا وجب فيها الضمير
العايد الى المبتدا وليس في المعطوف هنا ضمير يعود اليه اذ التقدير
واكرمت عمرا فيل هذا بعض التركيب وتمامه ان يقال زيد قايم وعمرا
اكرمته عنده او في داره او نحو ذلك وانما ذكر بعض التركيب ولم يذكر الضمير
لان غرضه تعيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال
انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع على ان المناقشة
في المثال ليس من داب المحصلين ويجب النصب في الاسم المذكور بعد حرف
الشرط سواء كان صريحا كما في ان ولو عند لما او تضمنا كما في متى واينما وحيثما
لا بخلاف اذا لم يكن راسخا في الشرط كاذا الشرطية وحيث وانما يجب النصب
بعدها لان الشرط يستلزم الفعل وذلك لان الشرط انما يدخل فيما كان
فيه احتمال وتردد وما ذلك الا في الافعال بخلاف اما فانها وان كان
حرف شرط الا ان الرفع مختار بعدها على ما تقدم و بعد حرف التحضيض
وهي هلا والا ولولا ولوما وانما يجب بعدها لاختصاصها بالفعل لانها
وضعت للتوبيخ والتوبيخ على ترك الفعل اذا دخلت على الماضي وعلى الحث
والتحريض على الفعل اذا دخلت على المستقبل فاذا وقع بعدها اسم وجب
ان يقدر فعل ناصب له يفسره ما بعده ليلا يخرج عن وضعها وهو
اختصاصها بالفعل نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال حرف الشرط اي
ان ضربت زيدا ضربته ضربك والا زيدا ضربته مثال حرف التحضيض الا

ضربت

ضربت زيدا ضربته وليس مثل ازيد ذهب به منه اي ليس هذا التركيب
من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لان شرطه انه لو سلط الفعل الواقع
(اي ما اضمر عامله)
بعده او مناسبه عليه لنصبه وهنا ليس كذلك لان ذهب به على بناء لفظ
(اي الاسم)
الماضي المجهول لو سلط على زيد لم ينصب هو زيدا وكذا لو سلط مناسبه فاذا
(اي ذهب)
كان كذلك فالرفع مبتداء محذوف الخبر او فاعل فعل محذوف اي فالرفع
واجب او فيجب الرفع على الابتداء وكذلك اي ومثل قوله ازيد ذهب به
قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر اي في انه ليس من باب ما اضمر عامله
على شريطة التفسير و في وجوب الرفع لانه لم يتحقق فيه معنى التسليط
لانه لو سلط عليه قوله فعلوا افسد المعنى حيث يصير المعنى فعلوا كل شيء
في الزبر اي في كتب الحفظة وهي صحف عمالنا وهم لم يفعلوا فيها شيئا
فيكون كل شيء مبتداء وفعلوا صفة لشيء وفي الزبر خبرا والمعنى
وكل شيء هو مفعول لهم كاين في الزبر وهو المقصود ونحو عطف على قوله
وكل شيء اي وكذلك نحو قوله تعالى الزانية والزاني في لزوم الرفع
الزانية والزاني فاجلدوا الفاء بمعنى الشرط عند ابي العباس المبرد
ويحتمل ان يكون قوله ونحو مبتداء وقوله الفاء مبتداء ثان وقوله بمعنى
خبر المبتداء الثاني والجملة خبر المبتداء الاول وعند ظرف لقوله بمعنى
الشرط لانه ظرف مستقر ويحتمل ان يكون قوله ونحو عطف على قوله كل
(اي قوله بمعنى الشرط ظرف مستقر)
شيء فعلوه الفاء مبتدا وقوله بمعنى الشرط خبر الجملة خبر الجملة معللة لقوله
(اي المبتدا)
وكذلك الزانية والزاني اي ومثل قوله ازيد ذهب به قوله تعالى الزانية

را ء مع الخبر معللة وعلة النفي خارجة عن ذلك النفي
ولما في صورة الاولى داخلة لان مبتداء الثاني مع خبره
وقع خبر المبتداء الاول فيكون جزء المبتداء الاول

والزاني فاجلدوا فإنه ليس من هذا الباب اي من باب ما اضمر عامله على شريطة
اي في الزانية والزاني
التفسير وان كان جميع شرايط هذا الباب حاصلة فيه لانه اسم بعده فعل
مشتغل عنه بما تعلق بضميره لان قوله منهما صفة لقوله كل واحد وقد تحقق
اي فاجلدوا — اي منهما
فيه معنى التسليط لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كقوله تعالى وربك
اي الفاء
فكبر فينبغي ان يختار فيه النصب لوجود قرينة اختيار النصب وهو الطلب
الا ان القراء السبعة لما اتفقوا فيه على الرفع ولم يقرؤا بالنصب الا شاذا
بحمل النحاة لاخراجه عن الضابطة المذكورة اي ضابطة ما اضمر عامله
او حملوه
على شريطة التفسير لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار من حيث ان الرفع
في الطلب غير مختار على ما تقدم فقال ابو العباس المبرد الفاء بمعنى الشرط
وليست بزائدة لان اللام في قوله تعالى الزانية والزاني بمعنى التي والذي
والمبتدا اذا كان موصولا صلته فعل متضمن معنى الشرط فلم يكن من هذا
الباب لامتناع التسليط ما بعد الفاء الجزائية على ما قبلها فتعين الرفع على
انه مبتدا متضمن لمعنى الشرط وقوله فاجلدوا خبره بتاويل مقول اي التي
زنت والذي زنى فنقول في حقهما اجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة
وفي الكلام جملتان عند سيبويه ظرف لمفهوم الكلام اي حكم بكون الكلام
جملتين عند سيبويه اذ قوله الزانية مبتدا وقوله والزاني عطف عليه
والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم او خبر مبتدا
عطف على قوله مبتداء
محذوف على نحو الباب والفصل والتقدير هذا بيان حكم الزانية والزاني
وقوله فاجلدوا بيان لحكمهما او هو ابتداء كلام والفاء فيه عند زايدة او

فيما يتلى عليكم
يعني بود تلاوت كرده خواهد شد بشما

للتفسير فيمتنع تسليط قوله فاجلدوا علي قوله الزانية لان جزء جملة لا يعمل
في جزء جملة اخري فلا يدخل في الضابطة المذكورة وفيه نظر لان حمل
الفاء علي الزيادة لا يليق بجزالة نظم القران وحملها علي التفسير غير
ظاهر لانه غير محتاج اليه والا فالمختار النصب اي وان لم يحمل علي ما حمل
المبرد وسيبويه بان يحمل الفاء علي الزيادة ويجعل الكلام جملة واحدة
كان النصب مختارا كما في القراءة الشاذة لوجود الطلب الموجب لاختيار
النصب لكنه ليس بمختار ولا يلزم اتفاق القراء السبعة علي غير
المختار فيلزم حمل الكلام علي ما حمل من كون الفاء بمعني الشرط او كون
الكلام جملتين ليمتنع التسليط لان ما بعد الفاء الجزائية لا يعمل فيما
قبلها وكذا جزء جملة لا يعمل في جزء جملة اخري هذا دليل علي ما ذكر
علي صورة القياس الاستثنائي والاستثناء المحذوف وهو قولنا
لكنه ليس بمختار سلب التالي وهو كون النصب مختارا فيلزم سلب
المقدم وهو انتفاء الحمل علي ما ذكر اشارة علي قولك ان لم يكن الشمس
طالعة فالليل موجود لكن الليل ليس بموجود فالشمس طالعة فان الاستثناء
هنا وهو قوله لكن الليل ليس بموجود سلب التالي وهو وجود الليل
فيلزم سلب المقدم وهو انتفاء طلوع الشمس اشارة الباب الرابع
من الابواب الاربعة التي يجب فيها حذف ناصب المفعول به التحذير
وانما وجب حذف الفعل العامل في التحذير لعدم الفرصة في ذكره
واقتضاء المقام حذفه لان ذلك يقال فيما اذا كانت البلية مستغرقة

اي ولاقتضاء

اي العبارت التي عبر عنها
عامل المفعول به تحذيرا

والوقت ضيق والقايل يخاف ان اشتغل باظهار الفعل يقع المحذور في البلية
فيحذف الفعل ويكتفي بذكر المحذر منه ثم الرابع اسم فاعل لبيان الحال
اي رابع الاربعة المذكورة التحذير والتصيير ان اريد بالنسبة الي الثلثة
السابقة اي رابعا للثلثة المذكورة اي مصير الثلثة المذكورة اربعا
التحذير وهو في الاصل مصدر ثم صار في الاصطلاح اسما النوع من
انواع المفعول به وهو معمول اي مفعول به بتقدير اتق او نحوه من
احذر وباعد وجانب واجتنب وفي تقدير اتق سماحة اذ لا تيال اتقيت
زيدا من الاسد بمعنى نحيته ولو قال بتقدير نحو او بعد كان اولى
تحذيرا مما بعده انتصاب تحذيرا اما على انه مفعول مطلق وكلمة ما موصولة
او موصوفة والظرف صلته او صفته والجملة صفة لقوله معمول اي
حذر ذلك المعمول تحذيرا من الاسم الذي او من اسم ثبت بعد
ذلك المعمول واما مفعول له للتقدير او لقوله ذكر المحذوف اي ذكر
ذلك المعمول المحذر تحذيرا مما بعده واما ظرف اذ المصدر قد يجعل
حينا اي قدر وقت تحذير المعمول مما بعده فقوله بتقدير اتق احتراز
عن المفعول الذي لم يكن بتقدير اتق نحو زيدا في جواب من قال من اضرب
فانه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله وفي قوله مما بعده احتراز عن
المعمول الذي بتقدير اتق لكن لا للتحذير مما بعده نحو اياك في جواب
من قال من اتقي فانه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله او ذكر المحذر
منه مكررا روي قوله ذكر على لفظ المصدر والماضي المجهول وفي كلتا

الروايتين نظرا اما الاولى فلان المحذر باسم لنوع من انواع المفعول به
والذكر ليس بمفعول به بل المفعول به هو المحذر منه المذكور مكررا واما الثانية
فلانه ليس فيما يعطف عليه الفعل ولان المعطوف بالواو اذا كان مخالفا
للمعطوف عليه في الفعل والاسم او كان فيه زيادة على قدر صحة العطف
يكون او اضرابية بمعنى بل نظير لا ولعوا انا مقيم او امشي فانه بمعنى بل امشي
ونظير الثاني ما قال سيبويه في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا اذ لو قيل
او لا تطع كفورا لتغير المعنى وكانت او بمعنى بل لان اظهار الفعل في المعطوف
زايد على قدر صحة العطف وههنا لو عطف قوله او ذكر على قوله معمول
تخالف المعطوف والمعطوف عليه في الفعل والاسم فيكون بمعنى بل وح
يفسد المعنى وهذا ظاهر لا يحتاج الى البيان ويمكن تصحيح كلتا الروايتين
اما الاولى فلان المصدر ان كان على لفظ المصدر المرفوع كان الذكر بمعنى
المفعول اي مذكور منه مكررا وهذه الاضافة من باب جرد قطيفة
اذ الاصل او محذر منه مذكور مكررا فحذفت الموصوف فبقي الصفة مبهمة
فاضيف الى ما كان موصوفا للتلخيص والبيان بقطع النظر عن كونه موصوفا
فكان عطفا على قوله معمول فان قيل لو كان عطفا على قوله معمول لزم ان لا
يكون القسم الثاني معمولا بتقدير اتق على قضية كلمة او التي توجب التقابل
بين المعطوف والمعطوف عليه وليس كذلك بل كل من القسمين معمول
بتقدير اتق قيل التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه باعتبار القيد
وهو قوله تحذيرا مما بعده فان التحذير في القسم الثاني وان كان معمولا

اي المحذر منه مكررا

بتقدير اتق لكنه ليس بمحذر مما بعده وان كان على لفظ المصدر المنصوب كان
عطفا على قوله تحذيرا بجعل كل واحد من المصدرين حينا اي قدر وقت
تحذير المعمول مما بعده او وقت ذكر المحذر منه مكررا واما الثانية فلان
الماضي المجهول يمكن ان يكون عطفا على فعل ناصب لقوله تحذيرا وهو ذكر
المحذوف ان كان ذلك معمولا له او حذر المحذوف ان كان ذلك معمولا
مطلقا اي سواء ذكر ذلك المعمول المحذر تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه
مكررا او حذر ذلك المعمول تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه نوعيه مكررا
والجملتان اعني حذر وذكر مع معمولها في محل الصفة لقوله معمول فان قيل
الجملة الثانية ليس فيه ضمير يعود الى المعمول فكيف يكون صفة له قيل
الرابطة للجملة الثانية ما ذكرنا من المتعلق مع من البيانية وهو قوله من
نوعيه ويمكن ان يكون عطفا على قوله تحذيرا على جعل المصدر حينا وتنزيل
الفعل منزلة المصدر الحيني اي قدر وقت تحذير الفعل مما بعده او وقت
ذكر المحذر منه مكررا ويمكن ان يكون عطفا على الجملة الظرفية المقدرة
بالفعلية وهي قوله بتقدير اتق اي ثبت بتقدير اتق وكان التقابل بين
المعطوف والمعطوف عليه باعتبار القيد وهو قوله تحذيرا مما بعده ولا لزم
ان يكون القسم الثاني بتقدير اتق وفي قوله او ذكر المحذر منه مكررا احتراز
عن قولنا الطريق من غير التكرار فانه ليس من هذا الباب نحو اياك والاسد
هذا نظير القسم الاول واصله اتقك والاسد الا ان ضميري الفاعل
والمفعول اذا كانا لشيء واحد وجب ابدال الثاني بالنفسه في غير افعال

الذي

القلوب فصار اتق نفسك والاسد فلما حذف اتق لضيق المقام حذف
النفس لذلك ضرورة اجتماع ضميري الفاعل والمفعول فابدل المنفصل
عدم ما يتصل به وقوله والاسد معطوف على اياك ومعناه اتق نفسك من
الاسد واتق الاسد من نفسك ان تتعرض للاسد ان يهلك فان قيل فعلا
لاسد في اياك والاسد خارج عن القسمين فينبغي ان لا يكون تحذيرا
وليس كذلك بل هو ايضا تحذير قيل هو تابع للتحذير والتوابع خارجة عن هذه
المحدودات بدليل ذكرها فاعرف واياك وان تحذف هذا ايضا نظير القسم
الاول اي اتق نفسك ان تتعرض للاسد واتق الحذف ان تعرض لنفسك
ثم التحذير في القسم الاول اما ان يكون ظاهرا او مضمرا والظاهر لا يكون
الا مضافا الى الضمير المخاطب نحو راسك والسيف والمضمر لا يجي في الاغلب
الا مخاطبا كما في المثالين المذكورين وقد يجي متكلما كقول عمر رضي الله عنه
اياي وان يحذف احدكم الارنب الحذف الرمي بالعصا كما ان الحذف
بالخاء والذال المعجمتين الرمي بالحصا اي اياي وان يرمي احدكم العصا الى
الارنب ان نحي عن مشاهدة حذف الارنب ونح حذفها عن مشاهدتي
وانما نهي عن رمي العصا الى الارنب لان ذلك يقتلها فلا يحل والطريق
الطريق نظير المحذر منه مكررا اي اتق الطريق او بعدها وكذا الصبي
الصبي والجدار الجدار والاسد الاسد اي اتق الصبي ان تطاه واتق
الجدار ان يسقط عليك واتق الاسد ان يهلك وتكرار المحذر منه للتاكيد
وتقول اي ولك ان تقول فيه عبارة اخرى وهي اياك من الاسد اي

بعد نفسك من الاسد تقول اياك من ان تحذف اي بعد نفسك من ان
تحذف و تقول اياك ان تحذف بتقدير من الجار والمجرور حال الي ملتبسا
بتقدير من اي اياك ان تحذف اذ حذف حرف الجر من ان وان كثير شايع
ولا تقول اياك الاسد بتقدير اياك من الاسد لامتناع تقدير من في الاسم
الصريح بخلاف اياك ان تحذف واما قول الشاعر اياك اياك المراء فانه
الى الشر دعاء وللشر جالب بتقدير اياك من المرا فشاذ او محمول على ضرورة
الشعر والكلام في السعة او على حذف فعل واياك اياك من باب الاسد
الاسد والتقدير اتق نفسك واترك المراء اي الجدال وهذا قول سيبويه
والخليل او جار مجرى ان تماري لان المراء مصدر بتقدير الفعل مع ان فكان
تقدير اعجبني ضرب زيدا اعجبني ان ضرب زيد وهذا قول ابي اسحاق الزجاج
وفيه نظر لانه على هذا يلزم ان يجوز ذلك في ساير المصادر نحو اياك الضرب
لاشتراك العلة لان كل مصدر بتقدير الفعل مع ان وليس بجايز اللهم الا
ان يقال هذا وجه ارتكاب الشذوذ وليس بوجه قياسي وما ثبت
بخلاف القياس لا يقاس عليه غيره ولقايل ان يقول ان المراء معرف باللام
فلا يصح ان يقدر بان والفعل ولهذا لا يعمل المصدر المعرف باللام على الاكثر
لامتناع تقديره بان والفعل ثم لما فرغ عن بحث المفعول به شرع في بيان
المفعول فيه فقال المفعول فيه الجار والمجرور في الاصل مفعول ما لم يسم
فاعله والضمير عايد الى اللام الموصولة وقوله المفعول فيه اما مبتداء
محذوف الخبر اي منه المفعول فيه بقرينة ما سبق واما خبر مبتداء محذوف

اي هذا بيان المفعول فيه فعلى هذين الوجهين يكون قوله هو ما فعل فيه
جملة مستانفة ولما ستبدا خبره ما فعل فيه وهو ضمير فصل لا محل له من
الاعراب والمضاف محذوف اي المفعول فيه اسم ما فعل فيه اذا المفعول
فيه في الاصطلاح اللفظ الذي مسماه شيء فعل فيه فعل مذكور المراد
بالفعل الفعل اللغوي وهو الحدث لا الفعل الاصطلاحي الذي هو قسيم
الاسم والحرف فيتنا ول الفعل واسمي الفاعل والمفعول والمصدر وفي قوله
(اي المعنى)
مذكور احتراز عن نحو يوم الجمعة طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة
لكنه ليس بمذكور وقوله من زمان او مكان بيان ما والزمان ما يصلح
جواب متى والمكان ما يصلح جواب اين والمراد بالزمان والمكان ههنا اعم
من ان يكونا حقيقيين او اعتباريين فالحقيقيان نحو قولك سرت يوم
الجمعة خلفك فان يوم الجمعة زمان حقيقي وخلفك مكان حقيقي والاعتباريان
نحو قولك جلست قدوم زيد الشمس سبب الشمس فان قدوم زيد زمان
اعتباري اذ المصدر قد يجعل حينا والشمس مكان اعتباري اذ العين قد يجعل
(اي لفظ قدوم)
مكانا اي جلست وقت قدوم زيد في مكان ظهور اثر الشمس فان قيل يدخل
في هذا الحد نحو اغتنم اليوم الذي صمت فيه فان اليوم فعل فيه فعل
(اي صمت)
الصوم وهو مذكور ليس هو مفعول فيه لفعل الصوم قيل يخرج ذلك بقيد
(اي صمت)
الحيثية فانها منظورة في جميع الحدود ولا سيما الحدود النحوية فيكون المعنى
ما ذكر بحيث فعل فيه فعل مذكور واليوم في المثال المذكور لم يذكر بحيث يفعل
فيه فعل الصوم او يقال معناه ما فعل فيه فعل عامل فيه فيخرج ذلك لان

جواب لسؤال مقدر اي في المفعول فيه

علة لقوله والمضاف محذوف

فعل القوم ليس بعامل فيه كذا قيل ولقائل ان يقول فعلى هذين الوجهين كان
ذكر قوله مذكور مستغنى عنه الا ان يحمل على التاكيد ثم لما فرغ عن تعريف
المفعول فيه شرع في بيان شرايط نصبه فقال وشرط نصبه اي نصب المفعول
فيه تقدير في لانها اذا ظهرت لزم الجر لان الفاء حرف الجر غير سايغ وفيه
اشارة الى انه اذا ظهرت في نحو قولك خرجت في يوم الجمعة كان مفعولا فيه
لكنه ليس بمنصوب وهذا عند المصنف حيث عرف المفعول فيه على نمط يدخل
ذلك فيه وذهب الجمهور الى ان تقدير في شرط المفعول فيه واذا ظهرت
كان مفعولا به بواسطة حرف الجر لا مفعولا فيه اذ المفعول فيه عندهم هو
المقدر بفي من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور وظروف الزمان كلها
اي مبهما او محدودها سواء كانت معرفة او نكرة تقبل ذلك اي تقدير في
او النصب بتقدير في نحو سرت حينا او حين قدومك خرجت يوما او يوم
الجمعة اضافة الظرف الى الزمان من باب ابواب الصلاح واسورة الذهب
بمعنى من اي الظروف التي هي الزمان وكلها تاكيد الظروف واللام في
في الزمان للجنس اي ظروف هذا الجنس وكذا اللام في المكان وذلك
مفعول تقبل وفاعله ضمير العايد الى الظروف والجملة خبر لقوله وظروف
الزمان وظروف المكان اي ظروف الذي هو المكان ان كان مبهما
اي ان كان من الجهات الست وما الحق بها على تفسير المصنف قبل النصب
بتقدير في نحو جلست خلفه والا فلا اي وان لم يكن مبهما فلا تقبل النصب
بتقدير في فلا يقال صليت المسجد بل يقال صليت في المسجد وذلك

لان المبهم من ظروف الزمان جزء مدلول الفعل كالمصدر فيصح انتصابه به بلا
بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه لاشتراكهما في الذات اي في
الزمانية والمبهم من المكان محمول على المبهم من الزمان ايضا لاشتراكهما في
الوصف اي في الابهام ولم يحمل المكان المحدود على الزمان المبهم لاختلافهما
في الذات والصفة وكذا لم يحمل على المكان المبهم مع اتحادهما في الذات لان
المكان المبهم محمول على الزمان المبهم فلو حمل عليه المكان المحدود يكون بمنزلة
الاستعارة من المستعير والسؤال من الفقير وفسر المبهم من ظروف
المكان عند الاكثرين من المتقدمين وهو الذي اختاره المصنف بالجهات
الست سواء كانت معرفة او نكرة وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت
وذلك لان قولك جلست خلف زيد مثلا يتناول لجميع ما يقابل ظهره الى
انقطاع الارض وكذا البواقي وفسر البعض المبهم من ظروف المكان بما هو
النكرة منها ويخرج منه خلفك وامامك فانه منصوب على الظرفية بالاتفاق
وانه معرفة والبعض بما هو غير المحصور منها ويخرج منه نحو فرسخ فانه منصوب
على الظرفية بالاتفاق وانه محصور لانه مقدر باثني عشر الف خطوة والبعض
بما له اسم باعتبار ما لم يدخل في مسماه كالفوق مثلا فان هذا الاسم يطلق على
هذا المكان بالاضافة الى التحت وكذا غيره من الجهات ولا شك ان التحت
غير داخل في مسمى الفوق وكذا غيره ويندرج في هذا التفسير نحو عند ولدى
لا يطلق باعتبار ذات المكان بل باعتبار المضاف اليه وهو ليس بداخل في
نفس مسماهما فلا حاجة الى الحمل والمفسرة الاكثرون المصنف بالجهات الست

اشتراك زمان مبهم وزمان محدود في الزمانية

ورد عليه عند ولدى ولفظ مكان وما بعد دخلت فانها تقبل النصب بتقدير
في على الظرفية مع انها غير الجهات الست فاجاب عن كل من ذلك بقوله وحمل
عليه اي على المكان المبهم وهي الجهات الست عند ولدي وشبههما نحو دون
وسوى نحو جلست عند زيد واعطيت زيدا دون عمرو درهما وجاء القوم
سوى زيد لابهامها اي لابهام عند ولدي وكذا ما هو شبههما اي لمشابهتهما
في الابهام بالمكان المبهم فان قولك جلست عندك لا يتناول مكانا معينا
بل يتناول جميع الامكنة التي حواليك كما يتناول قولك جلست خلف زيد
جميع ما يقابل ظهر زيد جميع الى انقطاع الارض وحمل عليه لفظ مكان وما بمعناه
اذا كان الفعل موافقا له في افادة معنى الاستقرار نحو جلست مجلسك ووقفت
مقامك ووضعت موضع فلان الى غير ذلك من ذوات المبهم مما يجري
هذا المجرى لكثرته دون ابهامه اي لكثرة استعماله فناسب للتخفيف بحذف
في فقال جلست مكانك وحمل عليه ما بعد دخلت وما يقاربه من نحو
نزلت وسكنت دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة على الاصح
اي حملا واقعا على القول الاصح لانه كثير الاستعمال فيطلب فيه التخفيف
بالحذف وانما قال على الاصح وتنبيها على ما قال الجرمي ان دخلت وما يقاربه
افعال متعدية وما بعدها مفعول به لا مفعول فيه واجيب بان كون
مصادرها على صيغة المفعول التي هي في الغالب مصدر اللازم وهي الدخول
والنزول والسكون وكون ضدها الخروج والتحرك والارتحال هي التي
عطف على قوله كون مصادرها
لازمة اتفاقا يرجحان لزومه وقيل معنى قوله على الاصح اي على الاستعمال

الاصح وذلك ان دخلت يستعمل تارة بفي وتارة بغير في تقول دخلت في الدار
ودخلت الدار وعند سيبويه الظهار في شاذ يحمل ما بعده على الاستعمال الاصح
دون الشاذ واغا ترك التاء في العدد اي في لفظ الست ولم يقل الجهات
الستة لان الجهات مونثة وتانيث العدد من الثلثة الى العشرة على
عكس تانيث جميع الاشياء ويُنصب اي المفعول فيه بعامل مضمر جوازا
بلا شريطة التفسير لقولك لمن قال متى سرت يوم الجمعة اي سرت
يوم الجمعة وبعامل مضمر وجوبا نصبا واقعا على شريطة التفسير كما ينصب
المفعول به وضابطته كل ظرف بعده فعل مشتغل عنه بضميره او بمتعلقه
لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه نحو يوم الجمعة صمت فيه او يوم
الجمعة اكلت في غدائه او يوم الجمعة نويت الصوم في ليلته وهو في
كون نصبه على شريطة التفسير واجبا ومختارا او مساويا للرفع ومرجوحا
مثل المفعول به فيجب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض نحو ان يوم
الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه ويختار بعد اذا الشرطية
وحرف النفي وحرف الاستفهام نحو اذا يوم الجمعة سرت فيه
وبالعطف على جملة فعلية نحو افطرت يوم الخميس ويوم الجمعة صمت
فيه ويستوي الامران في زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه ويترجح
الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه او عند وجود اقوى منها
كاذا المفاجاة نحو يوم الجمعة سرت فيه ولقيت زيدا فاذا يوم الجمعة
صام فيه وعند خوف لبس المفسر بالصفة نحو كل يوم صمت فيه في الصيف

واما الظرف الذي يتوسط بينه وبين الفعل الناصب حرف له صدر الكلام
كما النافية وحرف الاستفهام ونحوهما نحو يوم الجمعة ما صمت فيه ويوم الخميس
اسرت فيه فيحتمل ان يكون النصب ممتنعا والرفع واجبا كما في المفعول به
للمانع وهو بطلان صدارة ما النافية وحرف الاستفهام اذ لو نصب
لزم تقدم ما في خبرهما عليهما ويحتمل ان يكون النصب مختارا حيث يتسع
في الظرف ما لا يتسع في غيره بخلاف المفعول به ثم لما فرغ عن بحث المفعول
فيه شرع في بيان المفعول فقال المفعول له مبتدا محذوف اي منه
المفعول له بقرينة ما سبق او خبر محذوف المبتدا اي هذا بيان المفعول
له هو ما فعل لاجله اي اسم ما فعل لاجله بدلالة ما سبق في المفعول
المطلق وفي هذا القيد احتراز عما لم يفعل لاجله فعل كسائر المفاعيل
والملحقات والمراد بقوله فعل مذكور الحدث لا الفعل الاصطلاحي فيتناول
الفعل وما اشبهه من اسمي الفاعل والمفعول والمصدر في هذا القيد
احتراز عن نحو اعجبني التاديب فانه فعل لاجله فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور
والمراد بالمذكور اعم من ان يكون حقيقة او حكما فلا يرد صورة كون الفعل
محذوفا فائدة المراد بقوله ما فعل لاجله فعل مذكور اعم من ان يكون علة
موثرة او علة غائية وهي اثر ولهذا اورد المثالين ليكون مثل ضربته تاديبا
نظير العلة الغائية لان التاديب علة غائية اي غرض للضرب بحيث فعل
لاجله الضرب وقعدت عن الحرب جبنا نظير العلة الموثرة فان الجبن
علة موثرة للقعود ولو قال في موضع قعدت جبنا حاربت شجاعة لكان

احسن وللقايل ان يقول يدخل في هذا الحد كرهت التاديب الذي ضربت لاجله
وضربت واعجبني التاديب فانه فعل لاجله فعل مذكور وهو الضرب وان
قصد الحيثية او يراد فعل عامل لا يستغني عن قيد مذكور ايضا والحق
ان يقول ما فعل لاجله مضمون عامله ليدخل الفعل وشبهه لان العامل
اعم وليخرج نحو كرهت التاديب الذي ضربت لاجله وضربت اعجبني
التاديب لان ضرب ليس بعامل في التاديب واجيب بان المراد من قوله
فعل مذكور الفعل اللغوي وهو الحدث فيتناول الفعل وشبهه ويخرج
نحو كرهت التاديب الذي ضربت لاجله بقيد الحيثية وفيه نظر لان
الفعل عند الاطلاق على الفعل الاصطلاحي دون اللغوي فارادة
اللغوي ابهام في التعريف فالحق ان يقول مضمون عامله ليتناول كلا
القسمين في اول الوهلة من غير تامل في القراين وانه قصد الحيثية
يعني عن قيد مذكور خلافا للزجاج اي لابي اسحق الزجاج اي يخالف
هذا القول الزجاج خلافا والجملة معترضة لتنبيه على بيان الخلاف فانه
اي فان المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ الفعل
للنوع لقرينة تاديبا وجبنا مثل رجع القهقرى وله وجهان احدهما
ان قولك ضربته تاديبا بمعنى ادبته بالضرب تاديبا وقعدت عن الحرب
جبنا بمعنى جبنت في القعود عن الحرب جبنا او بمعنى ضربته ضرب تاديب
وقعدت قعود جبن وقيل لا يقال قعود جبن الا مجازا وفيه نظر لان
الجبن سبب القعود واضافة المسبب الى السبب ليست بمجازية كصلوة

الظهر وثانيهما ان المفعول له علة المصدر فيقام مقامه كما اقيمت الة المصدر
مقامه في ضربته سوطا بمعنى ضربته ضربا بسوط او بمعنى ضربته ضرب سوط
والجواب عن الاول بان صحة تاويل نوع بنوع لا يدرجه في حقيقته لاحتياجه
الى صحة تاويل الحال بالظرف وتاويل المصدر بالمفعول به من حيث ان معنى
جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب ومعنى ضربت ضربا احدثت ضربا
من غير ان يخرجا عن حقيقتهما وعن الثاني بان الالة الزم للفعل من
العلة لاحتياجه اليها ذاتا حيث لا يتصور الكتابة بدون قلم ولا الضرب
من غير الة من سوط ونحوه ولا الضرب من غير قدوم وكذا سائر الافعال
المتعلقة بالالات بخلاف العلة فان الفعل لا يحتاج اليها ذاتا لتحقق العبث
اي لوجود الفعل بلا علة فكذا جعل المفعول له مستدعي الفعل كالمستلزم
فلا يلزم من اقامة ما هو الزم للفعل من العلة اقامتها مقامه ثم لما فرغ عن
تعريف المفعول له شرع في بيان شرط نصبه فقال وشرط نصبه اي نصب
المفعول له تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وفيه اشارة الى انه اذا
ظهرت نحو جئتك للسمن كان مفعولا له لكنه غير منصوب وهذا اختيار
المصنف يدل عليه حده لكنه خلاف اصطلاح الجمهور فانهم لا يسمون
المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط وانما يجوز حذفها اي تقديرها
فيكون قوله حذفها من باب وضع المظهر موضع المضمر واشعارا عن التقدير
بالحذف للتنبيه على جريان الاصطلاح باطلاق كلا اللفظين اي يجوز
حذف اللام عن المفعول له الا اذا كان المفعول له فعل الفاعل لفعل

المعلل

المعلل به اي اتحد فاعل المفعول له وفاعل عامله وفيه احتراز عما اذا
كان غيا وعما اذا كان فعل بغير فاعل الفعل المعلل فحينئذ يجب اظهار
اللام نحو جئتك للسمن او لمجيئك اياي فاذا كان مقارنا له اي للفعل
المعلل في الوجود اي اتحد زمان المفعول له وزمان الفعل المعلل به وفيه
احتراز عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود فحينئذ يجب اظهار اللام نحو
اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وانما اشترط حذف اللام عند هذه
الشرايط لان المفعول له عند اجتماع هذه الشرايط يشبه المفعول
المطلق فانه فعل لفاعل عامله ومقارنا لعامله في الوجود فيتعلق بالفعل
بلا واسطة تعلق المفعول المطلق بخلاف ما اذا اختل شيء منها ولان
اكثر علل الافعال كذلك فوجودها لكونه ظاهرا في العلة موافقا للامر
الغالب فيستغني عن اظهار اللام بخلاف ما اذا اختل شيء منها كذا ذكر
المصنف في شرح المفصل وقيل يشترط في حذف اللام عند ان يكون نكرة
لانه يشبه الحال والتميز وهما نكرتان ورد بان ادخاره في قول الشاعر
واغفر عوراء الكريم ادخاره واعرض عن شتم اللئيم تكرما معرفة وقد
حذف عن اللام فيكون هذا الشعر حجة عليه ثم في قوله وانما يجوز حذفها
اشارة الى جواز اظهار اللام مع حصول هذه الشرايط لكن ينبغي ان اظهار
اللام مع تنكيره ضعيف وقيل هو غير جائز ثم لما فرغ عن بحث المفعول له
شرع في بيان المفعول معه فقال المفعول معه الظرف مفعول ما لم يسم
فاعله والضمير عايد الى اللام الموصولة وقوله معه اما مبتدا او محذوف

للخبر اي ومنه المفعول معه بقرينة ما سبق او خبر محذوف المبتدا اي هذا
باب المفعول معه فيكون قوله مذكوره استينافا او مبتدا خبره مذكور
وهو صفير فصل اي المفعول معه هو الذي يذكر بعد الواو التي بمعنى مع
وفيه احتراز عن ساير المفاعيل لمصاحبة معمول فعل اضافة المصدر
الى المفعول وفيه احتراز عن نحو كل رجل وضيعته فان وضيعته مذكور
بعد الواو التي بمعنى مع لكنه لا لمصاحبة معمول فعل وانما لم يقل لمصاحبة
فاعل فعل كما قال الاخرون ليتناول ما ذكر لمصاحبة المفعول نحو حسبك
وزيدا درهم فان قوله وزيدا مفعول معه واته ولا ليس بمصاحبة المفعول
نحو حسبك وزيدا درهم فانه ليس بصاحب الفاعل بل صاحب المفعول لان
معناه كفاك وزيدا درهم ومنه قول الشاعر اذا كانت الهيجاء وانشقت
العصا فحسبك والضحاك سيف مهند اي مصنوع من حديد الهند
وقوله لفظا او معنى خبر كان المحذوف اي سواء كان الفعل لفظيا
او معنويا فان قيل يدخل في هذا الحد وعمرا في نحو ضربت زيدا وعمرا
اذا كان الواو بمعنى مع ومعطوف على المفعول به اتفاقا لا مفعولا معه
قيل معناه هو مذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل وقصد فيه الحيثية
فيخرج ذلك فانه لم يقصد فيه هذه الحيثية وانما عدل عن المفعول معه
الى العطف في هذه المسئلة فان كان الفاء للتفسير وكان ناقصة او
تامة اي فان وجد الفعل اللام للعهد اي الفعل الذي قصد مصاحبة
المفعول معه لمعموله لفظا خبر كان او حال اي لفظيا او ملفوظا او تميزا مصاحبة

اي من حيث اللفظ وجاز العطف عطف جملة على جملة او حال تقديريه اي وقد
جاز العطف اي عطف ما ذكر بعد الواو على معمول الفعل فالوجهان جايز
جايز ان العطف وكونه مفعولا معه اذ لا مانع من واحد منهما مثل خبر مبتداه
محذوف اي نظيره ثابت في مثل جيت انا وزيدا بالنصب والرفع والنصب
على انه مفعول معه والرفع على العطف وجواز العطف فيه لتاكيد الضمير
المرفوع المتصل بالمنفصل والا تعين النصب اي وان لم يجز العطف فيما
يكون الفعل لفظا على معمول الفعل تعين النصب على انه مفعول معه حيث لا
وجه سواه مثل جيت وزيدا امتنع فيه العطف لعدم تاكيد الضمير المرفوع
المتصل بالمنفصل فتعين النصب على انه مفعول معه وان كان تامة وان
وجد الفعل معنى حال اي معنويا او تمييزا اي من حيث المعنى وجاز العطف
عطف على كان او حال اي وقد جاز العطف اي عطف ما ذكر بعد الواو
على ما قبله بان لم يمنع عنه مانع تعين العطف لتعذر النصب مثل ما لزيد وعمرو
كلمة ما استفهامية مبتداء ولزيد خبره اي اي شي حصل لزيد ولهذا تعين
العطف فيه ليكون العامل حينئذ لفظيا وهو اللام في المثال لان
العطف في حكم تكرير العامل فلا حاجة الى جعله معمولا لعامل المعنوي الذي
هو عامل ضعيف لا يصار اليه بلا حاجة ضرورة وذهب الزمخشري الى ان
العطف مختار لا متعين والا تعين النصب وان لم يجز العطف فيما يكون
الفعل معنى تعين النصب على انه مفعول معه لتعذر العطف فيجب الرجوع
الى تقدير ما يستقيم مثل ما لك وزيدا كلمة ما استفهامية مبتداء ولك

خبره اي شيء حصل لك مع زيد وما شانك وزيدا كلمة ما استفهامية
وشانك خبره اي اي شيء امرك مع زيد وانما لم يجز العطف في المثالين
لان الكاف ضمير مجرور ولا يجوز العطف على الضمير المجرور بلا اعادة
الجار وانما تعين النصب على المفعول معه اذ لا وجه سواه فان قيل
لم لا يكون قوله وزيدا في المثال الثاني عطفا على الشان قيل لانه خلاف
المعنى اذ المعنى حينئذ ما شانك ونفس زيد والسؤال السائل عن
شانهما لا عن شان احدهما ونفس الاخر وقوله لان المعنى ما تصنع
دليل على كون المثال الثاني من باب العامل المعنوي وانما خص هذا المثال
بالدليل دون الاول لان دلالة الظرف على معنى الفعل ظاهر ولا كذلك
لفظ الشان لانه اسم لا يكون متضمنا لمعنى فعل بل يتضمن لمعنى الفعل
بقرينة الشان لانه بمعنى الفعل والصنع فيكون لمعنى المصدر فيه
معنى الفعل فهو مع الاستفهام يدل على الفعل ثم لما فرغ عن بيان
المفاعيل الخمسة شرع في بيان الملحقات بها وهي الحال والتميز والمستثنى
المنصوب وخبر كان بلا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبهتين
بليس فشرع الان في بيان الحال فقال الحال ما يبين هيئة الفاعل
او المفعول به وفيه احتراز عما لم يبين وعن التميز فانه يبين الذات
لا الهيئة كلمة او مانعة الخلو دون الجمع فيقع الحال عن الفاعل والمفعول
به على الجميع والتعريف نحو ضربت زيدا راكبين ولقيته مصعدا او
منحدرا اي كان احدهما مصعدا اي مرتقيا الى موضع

مرتبين

مرتفع والاخر منجز اي ان كلا من موضع مرتفع وقوله لفظا او تقديرا
تفصيل للفاعل والمفعول به بعد تمام الحد فلو قلت زيد قائما اخوك
لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية في زيد لا لفظا ولا معنى فان قيل قد يقع
الحال عن المفعول معه نحو جئت انا وزيدا راكبين قيل انما يقع الحال عنه
لكونه في معنى الفاعل والمفعول به لمصاحبته اياه في صدور الفعل عنه
او وقوعه عليه فان قيل قد يقع الحال عن المفعول المطلق نحو ضربت
الضرب شديدا قيل الحال عن غير الفاعل والمفعول به لا يقع الا بجعله
في معناهما فلا يقال ضربت الضرب شديدا الا بتاويل احدثت الضرب
شديدا فيكون حالا عن المفعول به فان قيل قد يقع الحال عن المضاف
اليه نحو قوله تعالى بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وقوله تعالى ايحب
احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا قيل الحال عن المضاف اليه انما يجوز
اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا به وهو بحيث لو حذف واقيم المضاف
اليه مقامه لا يستقيم المعنى فانه لو قيل بل نتبع ابراهيم حنيفا لا يستقيم
المعنى وكذا لو قيل ان ياكل اخاه ميتا لان اللحم بعض اخيه فيكون
المضاف اليه في مثل هذا الموضع في حكم المضاف فيكون مفعولا
به حكما فان قيل في هذا الحد صفة الفاعل والمفعول به نحو جاء زيد
الراكب او رايت زيدا الراكب فانها ايضا تبين هيئة الفاعل والمفعول
به قيل معناه ما يبين هيئة الفاعل وقت صدور الفعل عنه او هيئة
المفعول به وقت وقوع الفعل عليه فيخرج الصفة لكلالتها على هيئة

الموصوف مطلقا غير مقيد بوقت الصدور والوقوع او بفعال انما خرج بقيد
الحيثية فانه دال على هيئة الذات لكن لا من حيث هو فاعل او مفعول به
مثل ضربت زيدا قائما مثال الحال عن الفاعل والمفعول اللفظيين لان قائما
يحتمل ان يكون حالا عن التاء وهو فاعل لفظا ويحتمل ان يكون حالا عن زيد وهو
مفعول لفظا وزيد في الدار قائما مثال الحال عن الفاعل المعنوي وفيه نظر لان
قائما حالا من الضمير المستكن في قوله في الدار لما عرف ان ضمير الفعل ينتقل
الى الظرف المستقر والضمير المستكن فاعل لفظي مثل قولك زيد خرج قائما اللهم
الا ان يجاب بان الظرف المستقر عامل معنوي لما فيه من معنى الفعل فيكون
الضمير المستكن فيه فاعلا معنويا بخلاف الفعل فانه عامل لفظي فكان الضمير
المستكن فيه فاعلا لفظيا وهذا زيد قائما مثال المفعول المعنوي اذ المعنى
اشير الى زيد قائما فعلم بهذا ان الفاعل والمفعول قد يكون لفظا وقد يكون
معنى شرع في بيان ما يكون بسببه الفاعل والمفعول لفظيين ومعنويين
فقال وعاملها اي عامل الحال الفعل لانه الاصل في العمل نحو ضربت زيدا
قائما وشبهه اي شبه الفعل لمكان الشبه ويعني بشبه الفعل ما يعمل
عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
واسم التفضيل والمصدر نحو زيد ذاهب راكبا وزيد مضروب قائما وزيد
حسن ضاحكا وهذا بسرا اطيب منه رطبا وضربي زيدا قائما او معناه
اي معنى الفعل ويعني بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون
من صيغته كالظرف المستقر واسم اشارة واسم الفعل وحرف الندا والتمني

والترجي والتشبيه وغير ذلك مما دل على معنى الفعل نحو زيد في الدار قايما وهذا
زيد قايما وعليك زيد راكبا وليت زيدا قايما وليتك عندنا قايما لعله في الدار
قايما وكانه اسد صايلا والحال من المنادى مختلف فيه فاجاز البعض منهم
المبرد واستقبحه الاخرون منهم المازني والعامل المعنوي لا يعمل في غير
الحال والظرف ثم لما فرغ عن تعريف الحال ومن يعمل فيهما شرع في بيان
شرطها فقال وشرطها ان تكون نكرة اي شرط الحال كونها نكرة لئلا يلتبس
بالصفة في حال النصب لهربا للباب ولان النكرة اصل والغرض يحصل بها
فالتعريف زايد على الغرض وصاحبها معرفة اي صاحب الحال معرفة لانه
محكوم عليه في المعنى فكان اصله التعريف كالمبتدا ولانه اذا كان نكرة كان
بيانها بالوصف اولى من بيان الحدث المنسوب اليه بالحال الا ستحكام
الاتحاد بالموافقة بين الحال وصاحبها في جميع الاحوال اذ في جعلها حالا
ايقاع المخالفة في الاعراب بين الحال وصاحبها في بعض الاحوال وفي جعلها
صفة لا اذ الصفة على وفق الموصوف في الاعراب بحرها ومعلوم ان في
اثبات الموافقة والهرب عن المخالفة دخولا في حد المناسبة ثم قوله وصاحبها
مرفوع على انه مبتدا وقوله معرفة مرفوع على انه خبر والجملة عطف على الجملة السابقة
ولا يستقيم ان يكون قوله وصاحبها مجرورا عطفا على الضمير المتصل في قوله
بقوله وشرطها وقوله معرفة منصوبا عطفا على قوله نكرة لان تعريف صاحب الحال
ليس بشرط بل غالب بدليل غالبا فان هذا قيد راجع الى تعريف صاحبها لا
الى تنكيرها والجب لا غالب وهو ظرف متعلق بمفهوم قوله وصاحبها معرفة

اي تعرف صاحبها في غالب الاستعمال او صفة مصدر محذوف او زمان
محذوف اي يتعرف صاحبها تعرفا غالبا او زمانا غالبا وانما قال غالبا لان
صاحبها قد يجي نكرة عند تقديم الحال عليه كما ذكر في المتن وعند كونه
نكرة موصوفة او مضافا الى النكرة نحو مررت برجل عالم قايما ومررت بغلام
رجل مليحا وغير ذلك مما يوجب تخصيص النكرة وارسلها العراك ومررت به
وحده مثال لجواب سوال وهو ان العراك في قول الشاعر ارسلها العراك
ووحده في قولك مررت به وحده حالان وهما معرفتان فاجاب بان كل واحد
منهما ماول بالنكرة وفي تاويله وجهان احدهما انهما حالان نكرتان معنى
وان كانتا معرفتين لفظا والتقدير وارسلها معتركة ومررت به متوحدا
اي منفردا والثاني انهما مصدران اقيما مقام الحال والتقدير وارسلها
تعترك العراك ومررت به ينفرد انفرادا والجملة حال وتمام البيت وارسلها
العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال المراد بالارسال هنا الايراد
والضمير المستكن في ارسلها للعير وهو الحمار والمراد هنا حمار الوحش والبارز
للاتن وهو جمع اتان وهو انثى الحمار والعراك مصدر عارك يعارك
معاركة وعراكا وقيل اصله مصدر اعترك يعترك اعتراكا الا انه جاء فيه
العراك ومعنى العراك والاعتراك الازدحام والذود هو الطرد يعني راند
ولا اشفاق الخوف والضمير المستكن في قوله ولم يذد ولم يشفق عايد الى العير
ونغص الدخال عبارة عن عدم تمام الشرب يقال نغص ينغص نغصا العلل الشرب
الثاني اي سقي بعد سقي اذا لم يتم مراده وكذا البعير اذا لم يتم شربه والدخال

بكسر الدال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين
بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب يعني ارسل حمار الوحشي
الاتن الى الماء معتركة اي مزدحمة مرة واحدة فلم يطردها ولم يخف ان لا يتم
شرب بعضها بالمزاحمة والازدحام والضمير في قوله ونحو راجع الى كل واحد
من المثالين اي ونحوه من الاحوال التي جاءت معرفة ظاهره نحو قولهم
جاؤا قضهم بقضيضهم فانه متاول بالنكرة ايضا اي جاؤا كلهم وذلك لان
القض الحصى الكبار والقضيض الحصى الصغار فمعنى جاؤا قضهم بقضيضهم
اي جاء كبيرهم مع صغيرهم وهو حال بمعنى جميعا وقاطبة يعني جاؤا
جميعا وقاطبة وقيل القض هو الكسر والتفريق وههنا بمعنى القابض
اي الكاسر والقضيض بمعنى المقضوض اي المكسور يعني جاؤا الكثيرين
مزدحمين بحيث يكسر بعضهم بعضا لكثرتهم وازدحامهم فكان بعضهم
كاسرين وبعضهم مكسورين ونحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير فانه
ايضا متاول بالنكرة اي ساترين وجه الارض لكثرتهم وذلك انما
الجماء بالمد اسم بمعنى المجموع من الجم وهو الجمع والغفير بمعنى الغافر
وهو الساتر من المغفرة وهو الستر والغفير صفة الجماء كانك
قلت مررت بهم جامعين غافرين اي جامعين اقاربهم وعشائرهم
ساترين وجه الارض لكثرتهم وان كان صاحبها اي صاحب الحال
نكرة محضة وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها لتخصص النكرة
بتقديمها فيقال جاءني راكبا رجل بخلاف ما كان صاحبها نكرة مخصصة

نحو جاءني رجل كريم راكبا فح لم يجب تقديمها لئلا يلتبس بالصفة في النصب نحو رأيت
رجلا راكبا ثم قد مث في ساير الاحوال طردا للباب وفي كلا الدليلين بحث
اما الاول فلان صاحبها المنكر قد تخصص بتقديم الحكم مرة فلا يحتاج الى
تخصيصه بتقديم حكم آخر الا ترى انه وقع فاعلا والفاعل محكوم عليه والاصل
فيه التعريف فلم يكن مثل هذا المنكر مخصصا بتقديم الحكم لما صح وقوعه
فاعلا يؤيده ما ذكر المصنف في شرحه في بيان تخصيص المبتدا في قولك في
الدار رجل ان الخبر في معنى الصفة لانا حكمنا عليه قبل ذكره بانه الابعد ان
صار كانه موصوف الا ترى ان الفاعل لما كان الحكم عليه مقدرا ملجأ معرفة
ونكرة الى هذا لفظه وما ذكره في اللباب ان الضمير الراجع الى نكرة مختصة
قبل الحكم بحكم من الاحكام نكرة بخلاف الراجع اليها وهي مختصة بحكم من الاحكام
نحو جاءني رجل فضربته فانه معرفة لان هذا الضمير يفهم الرجل الجائي
دون غيره الى هذا كلامه وما ذكر في الرضي الضمير اذا عاد الى نكرة مخصصة بوجه
فهو معرفة نحو جاءني رجل فضربته والا فهو نكرة كما في ربه رجلا كالانه لم يخصص
المنكر المعهود اليه بحكم او لا انتهى لفظه فهذا كله دليل على ان الفاعل المنكر
قد تخصص بتقديم الحكم عليه فمن انكر هذا التخصيص فهو متعنت واما الثاني
فلانه اذا التبس بالصفة فيجوز الوجهان كونه حالا او صفة كما جوز كونه ذا حال
ومبتدا لامتناع تقديم الحال اي في قولك رأيت راكبا رجلا وكما جوز كونه حالا
وتمييزا في طاب زيد فارسا واجيب عن هذا بان الحال عن النكرة خلاف
الاصل فلا يسبق الذهن اليه مع صلاح الوصفية فيلزم التباس المقصود

بغير بخلاف الوجهين في صورة التقديم لان كليهما خلاف الاصل واما كونه
ذا حال فللتنكير واما كونه سبكًا منه فلكونه في حكم التنحية والتكرار فيستويان
في كونهما على خلاف الاصل فلا يلزم اللبس وبخلاف الوجهين في هذا بُسرًا زيد
فارسًا لاستوائهما في كونهما على الاصل فلا يتقدم الحال على العامل المعنوي
اي عامل معنوي عند سيبويه لكونه ضعيفا فلا يقال زيد قايما في الدار ولا قايما
لك درهم الا اذا كان العامل المعنوي ذا الحدثين اي دالا على الحدثين
فحينئذ يجوز ان يلي كل واحد منهما متعلقه اي بحدثه نحو زيد قايما كعمرو قاعدا
فان العامل في الحالتين معنى التشبيه وهو يدل على حدثين حدث
المشبه وحدث المشبه به لان التشبيه تستدعي طرفين والقيام تعلق
بحدث المشبه فيجب ان يليه وهو زيد والقعود تعلق بحدث المشبه به
فيجب ان يليه وهو عمرو فصح كون قوله كعمرو عاملا في الحالين لكن في قايما
باعتبار حدث المشبه به وهو معنى التشبيه وفي قاعدا باعتبار الكاف
في المشبه به وهو معنى التشبيه بالشيء وقال الاخفش يجوز تقديم الحال
على العامل المعنوي اذا كان العامل المعنوي ظرفًا او مجرورًا بشرط ان يكون
المبتداء مقدمًا على الحال نحو زيد قايما في الدار اما مع تاخره فوافق سيبويه
في المنع فلم يجز ايضا قايما زيد في الدار ولا قايما في الدار زيد بخلاف الظرف
الذي لم يقع حالا فانه يتقدم على العامل المعنوي نحو زيد اليوم في الدار وكل
عام لك ثوب فثوب مبتداء ولك خبره وكل منصوب على الظرفية والعامل
فيه لك وانما جاز تقديمه لان الظرف اتسع فيه ما لا يتسع في غيره لكثرة

دورة في الكلام ثم قوله بخلاف الظرف خبر مبتداء محذوف اي وهو ملتبس
بخلاف الظرف والجملة معترضة وقيل انه حال من فاعل لا يتقدم الحال على
العامل المعنوي حال كونه ملتبسًا بخلاف الظرف وفيه لان الحال قيد العامل
المعنوي بخلاف الظرف والحال لا يتقدم على العامل المعنوي مطلقا اللهم
الا ان يقال انه حال حاصلة لا يفيد التقييد ولا على المجرور عطف على قوله على
العامل المعنوي ولا زائدة لتاكيد النفي على نحو قوله تعالى غير المغضوب عليهم
ولا الضالين اي ولا يتقدم الحال على صاحبها المجرور فلا يقال مررت راكبة
بهند ولا راكبا بزيد في الاصح ظرف لقوله لا يتقدم على المجرور وانما لا يتقدم
عليه لانه ان يتقدم فان وقع بعد الجار لزم الفصل بين الجار والمجرور وان
وقع قبل الجار لزم وقوع التابع وهو الحال حيث لا يجوز وقوع المتبوع وهو
ذو الحال لان المجرور لا يتقدم على الجار فكيف يتقدم تابعه وفيه بحث لان
هذا الدليل يقتضي ان لا يتقدم راكبا على جاءني في جاءني زيد راكبا لانه تابع
لزيد وزيد لا يتقدم على جاءني فكيف يتقدم تابعه عليه واجيب بان
الفاعل من حيث هو مسند اليه محله قبل الفعل الا انه لا يجوز تقديمه لعارض
الالتباس بالمبتداء بخلاف المجرور فانه محله بعد الجار فكذا محل تابعه
واجاز ابن كيسان تقديم الحال على صاحبها المجرور تمسكا بقوله تعالى
وما ارسلناك الا كافة للناس فانه كافة حال من الناس المجرور اذ المعنى
وما ارسلناك الا للناس كافة والجواب ان كافة حال عن الكاف فان قيل
الكاف مذكر والكافة مونث والحال يجب ان يكون مطابقا لصاحبه قيل

التاء للمبالغة لا للتانيث كعلامة والمعنى وما ارسلناك الا كافة اي مانعة
للناس عن الشرك والكباير وذكر صاحب الكشاف ان انتصاب كافة على المصدر
اي وما ارسلناك الا رسالة كافة للناس اي عامة شاملة لهم ثم اختلاف
في تقديمها على المجرور بحرف الجر اما المجرور بالاضافة فلا يجوز تقديم الحال
عليه بالاتفاق نحو زيد ضارب هند قايمة ثم لما كان اكثر النحاة شرطوا
في الحال ان يكون مشتقة وما وجدوا غير مشتق اولوه بالمشتق وتكلفوا
في تاويله شرع في رد قولهم فقال وكل ما دل على هيئة كلمة كل مبتداه وما موصوفة
وما بعده صفة اي وكل لفظ دل على هيئة مشتقا كان او غير مشتق صح ان يقع
حالا الجملة خبر لقوله كل اي صح وقوعه حالا لصدق اسم الحال عليه لان
الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به وهو كذلك فلا حاجة الى ما ذهبوا
مثل قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا فان بسرا ورطبا وهما حالين
لدلالتهما على هيئة البسرية والرطبية مع انهما ليسا بمشتقين معنا ٥
هذا التمر المشار اليه يفضل حال كونه بسرا على نفسه حال كونه رطبا ولا يلزم
تفضيل الشيء على نفسه لانه مفضل باعتبار حالة البسرية مفضل عليه باعتبار
حالة الرطبية ولا يبعد ان يكون الشيء الواحد مفضلا باعتبار ومفضلا عليه
باعتبار ولولا اختلاف الاعتبارين لما جاز ذلك ثم انهم اختلفوا في العامل
في بسرا بعدما اتفقوا على ان العامل في رطبا اطيب قال بعضهم العامل
فيه اطيب وهو الاصح فان قيل اسم التفضيل عامل ضعيف لا يتقدم معموله
عليه لا يقال زيد منك احسن فكيف يتقدم ههنا معموله عليه قيل انه في الحال

اختصاصا بعمل العامل الضعيف فيما متاخر عنها كالظرف توسعا واما اخر العامل
ههنا لان اسم التفضيل عامل ذو حدثين اي دال على حدثين حدث المفضل
عليه اعني التفضيل والتفضيل على الشيء لاشتماله على معنى التفضيل وهو
نسبة تقتضي طرفين وقد ذكرنا من قبل ان العامل اذا كان ذا حدثين
اي دالا على حدثين وتعلق به الحال كان يلزم ان يلي كل واحد منهما متعلقه
اي بعدة والبسر تعلقت بحدث المفضل فيجب ان يليه وهو هنا والرطب
تعلقت بحدث المفضل عليه فيجب ان يلي عليه وهو ضمير منه المتضمن لذكر
المفضل عليه فصح كون الطيب عاملا في الحالين لكن في بسرا باعتبار حدث
المفضل وهو معنى التفضيل وفي رطبا باعتبار حدث المفضل عليه وهو
معنى التفضيل على شيء وعلى هذا كان معناه هذا التمر المشار اليه الطيب حال
بسرا من نفسه حال كونه رطبا وقال بعضهم العامل فيه اسم الاشارة وهو
فاسد بوجهين الاول انه لو كان كذلك لتقيدت الاشارة بحال البسرية
لان الحال قيد العامل فلا يستقيم ان يقال هذا الكلام الا في حال البسرية
وليس كذلك بل لو قيل عند كون المشار اليه بلحا او رطبا او تمرا لكان مستقيما
والثاني انه لو كان كذلك لكان بسرا من تمر هذا فبقي الطيب عاملا في رطبا
وحده فيكون الاطيبية باعتبار حالة واحدة وهي الحالة الرطبية لان البسرية
لم يتعلق بالطيب فكانه قال هذا التمر المشار اليه في حالة البسرية اطيب من
نفسه حال كونه رطبا فيلزم تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالة واحدة
وقال بعضهم العامل فيه المحذوف التامة والمعنى هذا اذا وجد بسرا اطيب

منه رطبا وانما كانت تامة لعدم مجيء بسرا ورطبا معرفة ولو كانت ناقصة لجاز
استعمالهما معرفة وهو فاسد بالوجهين المذكورين ايضا تامل تعرف ثم لما فرغ
عن بحث الحال المفردة شرع في بحث الجملة الواقعة حالا فقال وقد تكون
الحال جملة خبرية لان بيان الهيئة كما يكون بالمفرد يكون بالجملة وانما قيدنا
بالخبرية لان الجملة الانشائية لا تقع حالا ولا وصفا ولا صلة وكذا لا تقع خبرا
عند البعض بدون تاويل لان الانشائية لا ثبوت لها في نفسها واثبات الشيء
للشيء فرع ثبوته في نفسه ثم لما بين ان الحال يكون جملة وهي متنوعة قد تكون
اسمية وقد تكون فعلية اما مصدرة بالمضارع او بالماضي وكل واحد منهما
مثبتا او منفيا شرع في تفصيلها وبيان ان اي جملة يجب فيها الواو واي جملة
يمتنع فيها الواو واي جملة يستوي فيها الامران فقال فالاسمية بالواو والضمير
اي الجملة الاسمية التي وقعت حالا ملتبسة بكلا الرابطين نحو جاءني
زيد وابوه قايم وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة من حيث هي مستقلة
فاذا تعلقت بشيء يحتاج الى رابط وانما احتاجت الى الواو لان الاسمية تابى
عن وقوعها حالا لانها لدلالتها على الثبوت والدوام خرجت عما هو الاصل
في الحال وهو الانتقال وعدم القرار فاحتاجت الى زيادة رابط وهو الواو
لانها الموضوعة للربط لكونها للجمع او بالواو وحدها نحو لقيته والجيش
واتيته في حال طلوع الشمس فكما جاز ان يخلو الظرف عن الضمير جاز
ان يخلو الجملة الواقعة حالا عن الضمير ولقايل ان يقول الحال ما يبين
هيئة الفاعل او المفعول به والحال في هذين المثالين لم يبين هيئة شيء منهما

ولجب بانها تبين هيئة الفاعل يعني اذ المعني لقيته مقارنا لقدوم الحجيج واتيته
مقارنا لطلوع الشمس او يقال انها لما بينت زمان صدور الفعل عن الفاعل
وهو لازم الفاعل فكانها تبين ذاته مبينه لهيئة لازم الفاعل فالفاعل فاعرف
او بالضمير وحده على ضعف متعلق بقوله او بالضمير يعني الاقتصار وحده
ضعيف نحو كلمته فوه الى في ومنه قول الشاعر ولولا جنان الليل ما آب عامر
الى جعفر سرباله لم يمزق وانما ضعف ذلك لان الضمير رابط عام لا يدل
على ارتباط خاص بالحالية مع تحقق ما يأباه وهو فوت ما هو الارتباط الحالية
ثم هذا في الجملة الاسمية التي تقع حالا منتقلة واما اذا وقعت حالا موكدة فلا يجوز
فيها الواو بل يجب فيها الضمير وحده لانها متحدة بما قبلها فيكون كجملة تاكيد
الاخرى والمضارع المثبت الواقع حالا ملتبس بالضمير يعني الجملة الفعلية
المصدرة بالمضارع المثبت الواقعة حالا ملتبسه بالضمير وحده حال بتاويل
منفردا او مفعول مطلق اي ينفرد بالضمير انفرادا والجملة حال نحو جاءني
زيد يضرب غلامه لان المضارع المثبت كاسم الفاعل من حيث الدلالة على حصول
الصفة غير ثابتة مقارنة للعامل اما دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا
مثبتا والفعل يدل على التجدد وعدم الثبوت واما المقارنة فلكونه مضارعا
والاصل فيه الحال اذ الاستقبال مجاز على الاصح فجرى مجراه في الاستغناء
عن الواو والاحتياج الى الضمير وحده والاولى ان يقال ان المضارع المثبت
على وزن اسم الفاعل لفظا وتقديره معنى فيمتنع دخول الواو فيه مثل
ولما جامع الواو من قوله تعالى اتامرون الناس بالبر وتنسون انفسكم

ومن قوله بعض اصحاب العرب قمت واصك وجهه اي اقوع واضرب وجهه فمحمول على حذف المبتدا اي وانتم تنسون انفسكم وانا اصك وجهه فيكون في تقدير جملة اسمية فلا يرد نقضا وما سواهما بالواو والضمير اي وما سوى الجملة الاسمية والفعل المضارع المثبت من المضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي ملتبس بالواو والضمير جميعا او باحدهما بلا ضعف وقيل فيه ترك الرابطين وانما جاز فيه الجمع بين الرابطين ولا اقتصار على احدهما الا المضارع والماضي المنفيان فيهما جهتين جهة من غير اسم الفاعل المنفي وجهة منه للفعلية واذا اعتبرت كلتا الجهتين جي بهما معًا واذا اعتبرت الاولى وحدها جي بالواو وحدها واذا اعتبرت الثاني جي بالضمير وحده واما الماضي المثبت فبذا شرط لفظ الحال وبواسطة قد المقربة الى الحال يوافقها فباعتبار المخالفة جي بهما معا وباعتبار الموافقة جي باحدهما ولا بد في الماضي المثبت الواقع حالا اي في الجملة الفعلية المصدرة بالماضي المثبت من لفظ قد سواء كانت ظاهرة او مقدرة يعني لا يقع الماضي المثبت حالا الا ان يكون ذلك الماضي قريبا من العامل مقرونا بعلامة القرب لفظا او تقديرا لان الماضي الواقع حالا سابق على زمان حال العامل لانك اذا قلت جاءني زيد زيد راكب ابوه كان الركوب مقدما على المجيء وقد منع اختلاف الحال وعاملها زمانا فالتزمت قد المقربة الى الحال ليقربه الى زمان العامل فيتحد زمانهما حكما لان القريب من الشيء في حكم المتقارن

له ولذلك لا يصح وقوع الماضي حالا فيما لا يصح استعمال قد فلا يقال ما رأيت
الشيخ وقد ولد في يوم كذا وقال فلان اليوم وقد تعلا رسول الله صلى
الله عليه وسلم كذا لعدم القرب وعدم استعمال صحة قد اللهم الا
بتاويل ويجوز حذف العامل اي عامل الحال اذا دلت القرينة عليه حالية
كانت او مقالية اضافة الحذف الى العامل اضافة المصدر الى المفعول
كقولك للمسافر اي لمن يريد السفر راشدا مهديا اي اذهب حال كونك
راشدا مهديا مدلولا على الطريق المستقيم الموصل الى المقصد فحذف
اذهب بقرينة الحال المخاطب ويجب حذف العامل في الحال المؤكدة
وهي التي تؤكد ما في الجملة السابقة من المعنى هو موجود في الحال وانما
وجب حذف عاملها لان الجملة السابقة تدل على عاملها فاستغنى بذلك
عن اظهاره اذ لو ذكر لذكر عين ما دل عليه الجملة السابقة مثل زيد ابوك
عطوفا فانه حال موكدة لما في الجملة السابقة من معنى العطف لانه من لوازم
الابوة اي زيد ابوك احقه عطوفا اي اثبته والضمير راجع الى الابوة
اي اثبت الابوة حال كونه عطوفا قال صاحب المفتاح احق التقديرين
عندي ان يقدر يجيء عطوفا فان قيل قايما في قوله تعالى شهد الله انه
لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط وقوله مدبرين
في قوله تعالى ثم وليتم مدبرين حال موكدة ولم يحذف عاملها قيل
قد اختلف النحاة في ان الحال المؤكدة هل تكون مقررة لمضمون الجملة الفعلية
ام لا فقال الجمهور لا تكون وقال بعض المحققين تكون الا انه يحذف في ذلك

الفعلية عاملها فمذهب المصنف ان كان كمذهب الفريق الاول كان الضمير
في قوله وشرطها عايدا الى الموكدة بدون حذف اي شروط الحال الموكدة ان تكون
مقررة لمضمون اي لمفهوم جملة اسمية فلا يرد الايتان لان الحال فيهما
غير موكدة لعدم الاسمية وانما تسمى حالا دايمة فعلى قولهم يكون الحال
للدايمة واسطة بين المنتقلة والموكدة اذ المنتقلة متجددة لا تقرر
مضمون ما قبلها سواء كان ما قبلها مفردا او جملة اسمية او فعلية والموكدة
تقرر مضمون جملة اسمية والدايمة تقرر مضمون جملة فعلية وان كان
كمذهب الفريق الثاني كان عايدا الى الموكدة مع حذف مضافين منه
اي وشروط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية
وانما حذف المضاف بكلمة ذكر هذا الكلام عقيب بحث وجوب حذف
عاملها فلا يرد الايتان لان الحال فيهما موكدة لم يوجد شرط وجوب حذف
عاملها وهو الاسمية فعلى قولهم لا واسطة بين المنتقلة والموكدة ثم المراد
بالجملة الاسمية التي عقدها من اسمين لا عمل لهما في الحال في شي ثم لما فرغ
من الحال شرع في بيان التميز فقال التميز مبتداء ما بعده خبر او مبتداء
محذوف الخبر اي من المنصوبات التميز او خبر محذوف المبتداء
اي هذا بيان التميز وعلى هذين الوجهين يكون قوله ما يرفع الابهام
خبر مبتداء محذوف اي هو ما يرفع الابهام المستقر اي الثابت في الوضع
وفيه احتراز عن الصفة التي ترفع الابهام عن المشترك نحو رايت عينا
جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عينا لانه يحتمل الجارية والباصرة

وغيرها لكنه غير مستقر في وضعه لان العين لم يوضع مبهمة بل نشا في الاستعمال
بالنسبة الى السامع باعتبار تعدد الوضع المبني على غفلة الواضع او اختلافه
عن ذات فيه احتراز عن الحال فانها ترفع الابهام عن هيئة الذات لا عن
الذات والجار والمجرور يتعلق بقوله برفع الابهام عن ذات مذكورة نحو
عندي رطل زيتا فان قوله زيتا برفع الابهام عن ذات او عن ذات
مقدرة اي عن ذات نشاءت عن جهة نسبة في جملة او شبهها او في
اضافة نحو قولك طاب زيد نفسا فان نفسا برفع الابهام عن ذات
المقدرة اذ لا ابهام في طاب ولا في ذات زيد ولا في اصل النسبة فانها معلومة
محققة وانما المبهم هو الامر المقدر فان المعنى طاب امر من امور زيد ثم يفسر
ذلك الامر بقوله نفسا فالمبهم في الحقيقة هو الشي المنسوب اليه لا النسبة
وقوله نفسا تفسير المنسوب اليه المجهول لا لنفس النسبة الا انهم قالوا انه
تميز عن النسبة نظرا الى ان الابهام ناشي جهة النسبة وكذلك قولك
زيد طيب نفسا واعجبني طيبه ابا ولقايل ان يقول يدخل في هذا الحد
صفة المبهم نحو رايت هذا الرجل وعطف البيان نحو جاءني زيد ابو عبد الله
والبدل من ضمير الغايب او مبهم اخر نحو ضربته زيدا وضربت هذا زيدا
والمجرور في خاتم فضة وغير ذلك مع ان كلا منها ليس بتميز وان اجيب بان
المعنى ما يذكر بحيث يرفع الابهام المستقر وانها لم تذكر بهذه الحيثية
فلا يدخل في الحد فلا نسلم ذلك في صفة المبهم وعطف البيان والمجرور في
خاتم فضة وان اجيب بالتزام ان المجرور في خاتم فضة تميز وان كانت

مجرورًا بالاضافة ولا يلزم في التمييز ان يكون ابدا منصوبا بل قد يكون
مجرورًا بالاضافة وسائر ما ذكر توابع والمقسوم هنا غير التوابع بكلام ذكر
التوابع بعد ذلك لضاع قيد المستقر لاخراج الصفة الخ وجها بما ذكر
فالاول اي ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد
تام بالتنوين لفظا او تقديرا او بنون التثنية او بنون يشبه بنون
الجمع او بالاضافة والمراد بالمفرد ما يقابل النسبة في الجملة او في شبهها او
في الاضافة ثم ما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كما لا يرفع الابهام عن مفرد
قد يكون غير مقدار وقد يكون عن مفرد غير مقدار ومقدار صفة مفرد
وهو ما يعرف به قدر الشيء وهو العدد والكيل والوزن والمساحة
والمقياس غالبا مفعول مطلقا او ظرف اي يرفعه عن مفرد مقدار رفعا
غالبا او زمانا غالبا اما في العدد صفة لقوله مفرد اي مفرد كائن اما
في العدد وهذا من باب ظرفية الجزئي للكلي نحو عندي عشرون درهما
تمييز يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة هي مفرد مقدار وهو العدد
والتام بنون يشبه نون الجمع وانما مثل بعشرين درهما دون احد
عشر درهما ليكون مثالا للامرين العدد والتام بالنون وسيأتي بيان
العدد او ذكر تمييز العدد واما في غيره اي في غير العدد مع كونه مقدارا
نحو عندي رطل زيتا مثال المكيل والتام بالتنوين والرطل نصف منّ بفتح
الراء وكسرها والكسر هو الفصيح والمراد بالرطل ما كان آلة لا الحنطة
المخصوصة وهو مبهم وقوله زيتا يرفع ابهامه وعندي منوان سمنا

مثال الموزون والتام بنون التثنية والمنوان تثنية منا وهو مرادف
المن وعلى التمرة مثلها ان بدل مثال المقياس والتام بالاضافة فقوله مثلها
مبتداء وقوله على التمرة خبره واجب التقديم لانه معاد لضمير في المبتداء
ومعنى هذا التركيب قد ذكرنا في المرفوعات فيفردا لتمييز عن المفرد وجوبا
اذا كان ذلك التمييز جنسا فيقال عندي رطل او رطلان او ارطال زيتا
لان الجنس يقع على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه والمراد
بالجنس ههنا ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة على القليل والكثير كالماء
والزيت والتمر والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع مستثنى
مفرغ والمراد بالانواع ما فوق الواحد اي يفرد في جميع الاوقات الا وقت
قصد الانواع المختلفة فحينئذ يجوز ان يثنى بقصد النوعين المختلفين
ويجمع لقصد الانواع المختلفة فيقال عندي رطل زيتين او زيوتا وفي
استثناء قصد الانواع دون قصد الافراد نظر لانه اذا قيل طاب زيد جلستين
بفتح الجيم باعتبار قصد الافراد كما يجوز جلستين بكسر الجيم باعتبار قصد
الانواع فلو قال الا ان يقصد الانواع والافراد لكان اولى ويمكن ان يجاب
بان الحكم ذلك يفهم بالدلالة لانه لما جاز التثنية والجمع بقصد الانواع فلان
يجوز بقصد الافراد اولى لان كل ما جاز في الاعم جاز في الاخص لوجود الاعم
في الاخص ويجمع التمييز ويثنى جوازا في غيره اي في غير الجنس فيقال
عندي عدل ثوبا او ثوبين او اثوابا وانما ترك ذكر التثنية لان المراد
بالجمع الجمع اللغوي فيشتمل التثنية والجمع الاصطلاحي اذ معنى الجمع لغة

يشملهما ولان حكم التثنية يفهم بكلا الذ قوله وجمع لانه لما جاز الجمع فالتثنية
اولى ثم ان كان الاسم المميز المفرد المقدار ملتبسا بتنوين لفظا او تقديرا
او بنون التثنية جاز الاضافة البيانية الى التمييز لحصول الغرض بها وهو
البيان مع الخفة بترك التنوين والنون فيقال عندي رطل زيت ومنوا
سمن واما ما التزمت الاضافة في ثلثه رجال ومائة رطل طلبا للتخفيف
بترك التنوين لكثرة استعمال العدد والا فلا اي وان لم يكن المميز ملتبسا
بتنوين او بنون التثنية بل بنون يشبه نون الجمع او بالاضافة نحو عشرون
درهما وملوه عسلا فلا يجوز الاضافة في الاول فلان النون لا يخلو اما يحذف
عند الاضافة او لا فان لم يحذف يلزم بقاء نون يشبه نون الجمع وان حذف
نون وضعت مع الكلمة وما جاء من نحو عشرو درهم وستوك فذلك قليل ومنواك
جدا لكن ورد عليه الاضافة في نحو الزيدون حسنو وجه فان المميز لم يكن
ملتبسا بتنوين ولا بنون التثنية وقد اضيف الى وجه واجيب بان كلامنا
في تمييز المفرد وهو تمييز النسبة واما في الثاني فلانه يلزم اضافة المضاف
فان قيل هذه الشرطية اعني قوله والا فلا غير مستقيمة لان المميز المفرد
ان كان ملتبسا بنون الجمع جازت الاضافة نحو ستون عمرو واثنو رجل
في ستون عمرو وثنون رجل قيل مجيء التمييز عن مفرد تام بنون الجمع قليل لان
الغالب في التمييز عن المفرد فيما كان من المقادير وفي غيرها قليل جدا فلا يعبأ به
وعن غير مقدار عطف على قوله عن مفرد مقدار اي فالاول عن مفرد
مقدار والثاني عن غير مفرد مقدار مما هو مفرد ليس بكيل او وزن او عدد او مساحة

او مقياس مثل خاتم حديدا فان الحال المبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى
تمييزا فيبين بالاضافة الى نوعه والخفض اكثر اي خفض التمييز عن غير المقدار
بالاضافة اكثر استعمالا من النصب لحصول الغرض وهو البيان مع الخفة
وقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير فهي
اولى بالتمييز الذي نصبه نص على كونه مميزا بخلاف غير المقادير فانه ليس بهذه
المثابة لان ابهامه ليس كابهام المقادير فهو اولى بالجر لكونه علم الاضافة
ليس نصا على كون المضاف اليه مميزا والثاني اي ما يرفع الابهام المستقر
عن ذات مقدرة يرفعه عن ذات انشاءت عن نسبة حاصلة في جملة
فعلية او عن نسبة حاصلة في ما ضاهاها من المضاهاة وهو المشابهة
اي فيما شابه الجملة الفعلية وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء واسم المفعول
نحو الارض مفجرة عيونا والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها واسم التفضيل
نحو زيد افضل الناس ابا فان هذه الصفات مع ضمايرها ليست بجملة لكن
تشابهها لانها منسوبة الى فاعلها كما ان الفعل منسوب الى فاعله نحو طاب
زيد نفسا مثال التمييز الذي وقع بعد الجملة وهو يزيل عن الفاعل الى طاب
نفس زيد وزيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما مثال التمييز الذي وقع بعد
ما يضاهي الجملة او عطف على قوله في جملة اي او عن ذات انشاءت
عن نسبة حاصلة في اضافة نحو يعجبني طيبه ابا وابوة ودارا وعلما
مثال التمييز الذي وقع بعد الاضافة وهو غير صفة وانما كثر امثلة ما يضاهي
الجملة والاضافة اشارة الى كثرة اصناف التمييز حيث يكون اسما للمنسب

منه او لمتعلقه عينا او عرضا من الامور الاضافية او غيرها فالاب يحتمل ان يكون
له ويحتمل ان يكون لمتعلقه وهو عين اضافي والابوة والدار والعلم متعلقات
فالابوة عرض اضافي والدار عين غير اضافي والعلم عرض غير اضافي
وانما خص مثالي الفرع اعني ما يضاهي الجملة والاضافة بذكر اضربا فالتميز ليستدل
به على نظائره في الاصل اعني الجملة لا انها في النسبة ولله دره فارسا مثال التميز
الذي وقع بعد الاضافة وهو صفة فان قيل ما للمصنف ذكر هذا المثال مثالا
للتميز عن النسبة في الاضافة ولصاحب المفصل ذكره مثالا للتميز عن المفرد
قيل لاحتلاف الوجهين في الضمير في دره فان كان مبهما لا يعرف المقصود
منه كضمير ربه رجلا ونعم رجلا وساء مثلا كان التميز عن المفرد كما ذهب
اليه صاحب المفصل لان الضمير حينئذ نكرة وان كان معينا معلوما يعرف
المقصود منه برجوعها الى سابق معين معلوم كان التميز عن النسبة في الاضافة
كما ذهب اليه المصنف ثم الدر في اللغة اللبن وفيه خير كثير للعرب اذ به
معاشهم فاريد به الخير اي لله خيره فارسا اي لله خير فروسيته وهذا
القول انما يستعمل في التعجب اي الخير الصادر من الممدوح ليس مما صدر
عنه بل هو من صنع الله تعالى اي لله ما صدر عن الممدوح من خير ثم ان كان
التميز عن النسبة اسما اي غير صفة يصح جعله لما انتصب عنه الجملة الفعلية
صفة لقوله اسما يصح جعله اسما لما انتصب عنه التميز عنه وعبارة عنه
وهو ما نسب اليه عامل التميز كزيد في طاب زيد ابا وجعله منتصبا عنه
من باب المجاز لان التميز لم ينتصب عنه لكنه لما كان سببا للنصب حيث

انتصب باعتبار نسبة الفعل اليه سمي منتصبا عنه مجازا ويمكن ان يحمل الكلام
على حذف المضاف من غير ضمير عنه اي لما انتصب التمييز عن عامله كزيدا في
المثال المفروض جاز ان يكون له الجملة جزاء الشرط اي جاز ان يكون التمييز
اسما لما انتصب عنه وعبارة عنه ولمتعلقه اي لمتعلق لما انتصب عنه وكان هو
لمتعلقه اي وان لم يصح جعل التمييز اسما لما انتصب عنه فهو اي التمييز اسم
لمتعلق ما انتصب عنه مثال الشرطية الاولى طاب زيدا با فان قولنا ابا يصح
ان يجعل اسما لزيد وعبارة عنه ويترجم بقولنا خوش است زيدا از روى
كه او پدرست ويصح ان يجعل اسما لمتعلقه وعبارة عنه ويترجم بقولنا
خوش است زيد از روى كه او پدرست ومثال الشرطية الثانية طاب
زيد علما فان قولنا علما لم يصح ان يجعل اسما لزيد فتعين كونه اسما لمتعلقه فان قيل
الشرطية الاولى منقوضة بقولك نفسا في طاب زيد نفسا فانه يصح ان يجعل
اسما لما انتصب عنه مع انه لا يصح ان يكون اسما لمتعلقه قيل لا نسلم ذلك لان
نفسا يجوز ان يجعل اسما لما انتصب عنه ولمتعلقه اي طاب زيد من حيث انه نفس
من النفوس او من حيث ان له نفسا من النفوس تعلقت به فثبت ان كل موضع
يصلح جعله اسما لما انتصب عنه جاز فيه كلا الامرين كونه له وكونه لمتعلقه وان كل
موضع لم يصلح جعله لما انتصب عنه تعين كونه لمتعلقه قال شيخي واستاذي فداه
نفسي وروحي ولهذا مما لم يذكره كثير من الشارحين وهو حسن بديع وتمحل
الشارحون تصحيح الشرطيتين بامور لا يخلو كل من ذلك من اشتباه فقال
بعضهم ان كلام الشيخ محمول على حذف المعطوف في الشرط اي نعم ان كان اسما يصح

جعله لما انتصب عنه والمتعلق جاز ان يكون له والمتعلق فلا يرد طاب زيد نفسا
حيث لا يصح كونه للمتعلق وفيه نظر لانه على هذا يصير الشرط والجزاء واحدا
واجيب بان اختلاف الشرط والجزاء باعتبار الحيثية لان المعتبر في جانب
الشرط باعتبار حيثية الافراد او حيثية عين التميز والجواز في جانب الجزاء
باعتبار حيثية التركيب او حيثية التمييز فيكون المعنى ان كان اسما
يصح جعله لما انتصب عنه والمتعلق افرادا او عينا جاز كونه لكل منهما تركيبا
او تمييزا ولقائل ان يقول مع هذا التكلف والتمحل لا يستقيم كلام الشيخ بعد
لانه لو حذف المعطوف يندرج ذلك المعطوف المحذوف في الشرط ايضا لنااشة
ايضا فيصير المعنى لو صح جعله لما انتصب عنه والمتعلق وهو فاسد حيث لا يترتب
عليه قوله صح للمتعلق اذ نفي المجموع كما يكون بنفي كل جزء يكون بنفي البعض اي
بعض كان والمنفي في الشرط شيئان صلاحيته له او صلاحيته للمتعلق ولا شك
انه على تقدير انتفاء هذا المجموع بنفي صلاحيته للمتعلق لا يترتب عليه صلاح كونه
للمتعلق فيطابق فيهما ما قصد اي فيطابق التمييز في الصورتين المذكورتين
ما قصد من الافراد والتثنية والجمع اي ان كان المقصود الافراد يؤتى بالمفرد
وان كان المقصود المثنى يؤتى به وان كان المقصود الجمع يؤتى به الا ان يكون
التمييز جنسا استثناء مفرغ اي فيطابق التمييز في الصورتين ما قصد في جميع
الاوقات الا وقت كون التمييز جنسا يقع على القليل والكثير نحو طاب زيد علما
فيفرد دائما لان الجنس يقع على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية وجمعه الا ان
يقصد الانواع استثناء مفرغ ايضا والمراد بالانواع ما فوق الواحد اي يفرد

التميز اذا كان جنسا في جميع الاوقات الا وقت قصد الانواع المختلفة فحينئذ
يطابق ما قصد من النوعين او الانواع فيقال طاب زيد علما او علوما وللقايل
ان يقول لما قال فيطابق فيهما ما قصد كان كل واحد من هذين الاستثنائين
مستغنى عنه لانه ان قصد الجنس فالجنس وان قصد النوعان فالمثنى وان
قصد الانواع فالجمع فالتميز على كل تقدير يطابق لما قصد وان كان التميز
عن النسبة صفة بان كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او اسم
تفضيل كانت له اي كانت تلك الصفة صفة للمنتصب عنه لان الصفة
تستدعي موصوفا فالمذكور اولى بحمل الصفة عليه فاذا قيل طاب زيد والدا
كان الوالد هو زيد ولا يحتمل ان يكون لمتعلقه بخلاف الاسم نحو طاب زيد ابا فانه يحتمل
ان يكون الاب هو زيد ويحتمل ان يكون لمتعلقه كما بينا و كانت طبقه عطف
على له والطبق بمعنى المطابق كالجنس بمعنى المجانس والمثل بمعنى المماثل والشبه
بمعنى المشابه اي وانه كانت تلك الصفة مطابقة للمنتصب عنه في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره فيقال طاب زيد
فارسا وطاب الزيدان فارسين وطاب الزيدون فوارس واحتملت الحال
عطف على قوله كانت له اي واحتملت تلك الصفة الحال لان نصبها كما يستقيم
على التميز يستقيم على الحال نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس او
حال كونه فارسا ولا يتقدم التميز على عامله اذا كان العامل اسما تاما بالاتفاق
فلا يقال عندي زيتا رطل ولا سمنا منوان ولا درهما عشرون لانه عامل ضعيف
فلا يعمل مؤخرا والاصح اي اصح المذاهب انه لا يتقدم التميز على الفعل ايضا

مؤثر في العمل وكذلك التمييز بيان والبيان قبل الاجمال ممتنع ولان التمييز ان كان
معمولا لمعنى الفعل فهو ضعيف العمل فلا يعمل مؤخرا وان كان معمولا للفعل وهو
من حيث المعنى فاعل للفعل نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه وفي كلا الدليلين
بحث اما الاول فلان البيان قد يكون متقدما على الاجمال للاهتمام بشانه
او لرعاية السجع كما قال صاحب التلخيص وعلم من البيان ما لم تعلم فان قوله
من البيان بيان لقوله ما لم تعلم قدم عليه رعاية السجع واجيب بان الكلام
في مثل هذا الموضع محمول على التقديم والتاخير فيكون ذلك التقديم
في حكم التاخير واما الثاني فلان هذا الدليل يقتضي امتناع تقدم التمييز الذي
هو فاعل من حيث المعنى لما اذا كان مفعولا من حيث المعنى لقوله وفجرنا الارض
عيونا فان معناه وفجرنا عيون الارض فلا يقتضي امتناع تقدمه واجيب بان
التمييز الذي هو مفعول من حيث المعنى وان لم يكن فاعلا للفعل الذي يعمل فيه
لكنه فاعل المطاوع ذلك الفعل كانه قيل وفجرنا عيون الارض فتفجرت عيونها
خلافا للمازني والمبرد اي لابي عثمان المازني وابي العباس المبرد وهو
تلميذ ابي عثمان المازني وهو تلميذ ابي الحسن الاخفش الذي هو تلميذ
سيبويه وهو استاد البصرة فانهما اجازا تقدمه على العامل اذا كان فعلا وفي
الفاعل والمفعول ووافقهما الفراء وتلميذ الكسائي وهو استاد كوفي احد
القراء السبع نظرا الى قوة العامل واستدلا بقول الشاعر الفصيح اتهجر سلمى
بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب وجه الاستدلال ان في
كاد ضمير الشان لتذكيره وفي تطيب ضمير سلمى لتانيثه وتطيب خبر كاد اي

وما كاد الشان تطيب سلمى نفسا بالفراق فقدم نفسا على تطيب والجواب ان
المروي تطيب بالياء التحتانية فلم يكن البيت دليلا قطعيا لهم لجواز ان يكون
الضمير في كاد وتطيب للحبيب ونفسا تميزا من نسبة كاد وهو العامل فيه
وتطيب خبر كاد اي وما كاد الحبيب نفسا يطيب بالفراق اي وما كادت
نفس الحبيب بالفراق فلما احتمل هذا الوجه لا يتعين الاستدلال وان كان
المروي فيه التاء الفوقانية فيحتمل ان يكون يحمل على هذا الوجه ايضا
ويكون التانيث باعتبار النفس وما كادت نفس الحبيب تطيب ويحتمل
ان يحمل على اضمار الشان في كاد وحذف خبر كاد وهو تطيب مقدما على النفس
وتفسيره بالمذكور وعلى هذا يعود ضمير تطيب الى سلمى اي وما كاد الشان تطيب
سلمى نفسا بالفراق اي تطيب نفس سلمى بالفراق فلا يكون التمييز مقدما على
العامل فلما احتمل هذه الاوجه لا يتعين الاستدلال به على رواية التاء
الفوقانية ايضا فلا يصلح التمسك به ثم لما فرغ عن التمييز شرع في المستثنى
المنصوب وذكر سائر الاحكام المستثنى استطرادا فقال المستثنى متصل ومنقطع
ويسمى منفصلا ايضا وانما قسم المستثنى الى هذين القسمين قبل تعريفه لانه
صار في الاصطلاح كالمشترك بينهما وهما حقيقتان مختلفتان لان
احدهما مخرج عن متعدد والاخر غير مخرج فلم يمكن جمعهما في تعريف جامع بينهما
ولقائل ان يقول يمكن جمعهما في تعريف جامع بينهما بان يقال هو المذكور بعد
الا غير الصفة واخواتها والجواب انه وان امكن ذلك الا انه ليس فيه فائدة
معتد بها لانه تعريف باعتبار اللفظ دون الحقيقة فان قيل تقسيم المستثنى

الى هذين القسمين لا يخلو اما ان يكون من باب تقسيم الكل الى الاجزاء او تقسيم
الكلي الى الجزئيات لا يستقيم لا الاول لان المستثنى يطلق على كل واحد لا على
المجموع من حيث المجموع وكذا الثاني لانه حينئذ يكون لفظ المستثنى متواطيا
اي كليا يصدق على كل واحد منهما على السوية لا مشتركا وقد سبق انه صار
في الاصطلاح بمنزلة المشترك قيل يمكن ان يكون من الاول و يراد
بالمستثنى ما هو المشترك بين القسمين على وجه عموم المجاز وهو المذكور
بعد الا مخالفا لما قبلها نفيا او اثباتا و يمكن ان يراد به اللفظ الدال على
المستثنى لا مدلوله ويكون حمل المتصل والمنقطع عليه من باب حمل المدلول
على الدال على هذين المعنيين وفيه نظر لان الضمير في قوله وهو منصوب
عايد الى قوله المستثنى وانت تعلم ان المنصوب هو مدلول لفظ المستثنى
واجيب بانه على هذا التقدير يمكن ان يراد بالمستثنى اللفظ وبضمير ما هو
المشترك بين القسمين على طريق صنعة الاستخدام اما على التقدير الاول
فلا استخدام في الكلام اصلا فالمتصل الفاء للتفسير فهو مبتدا وخبر
قوله المخرج اي الاسم المخرج من متعدد فاحترز عن غير المخرج عن شيء
ويرد عليه ان الاخراج لا يكون الا من متعدد فيكون قوله من متعدد مستدركا
واجيب بانه وان كان مستدركا لكنه ذكره لبيان التفصيل وهو قوله لفظا
او تقديرا فانه تفصيل المتعدد مثال المتعدد لفظا نحو جاءني القوم الا زيدا
ومثال المتعدد معنى نحو ما جاءني الا زيد وقرات الا يوم كذا والباقي
قوله بالا واخواتها متعلق بالمخرج اي بواسطة الا واخواتها اي اخوات

الا وهي غير وسوى وحاشا وليس ولا يكون فيه احتراز عما اذا اخرج عن متعدد
بلفظ استثني ونحو جاءني القوم استثني عنهم زيدا ومستثني عنهم زيد
فانه ليس بمستثنى اصطلاحي وان كان مخرجا عن متعدد والمراد بالا غير
الصفة اذ ما بعد الا التي للصفة ليس بمستثنى كقوله تعالى لو كان
فيهما الهة الا الله فان قيل الاستثناء المتصل مشكل لانك اذا قلت
جاءني القوم الا زيدا فزيد لا يخلو اما ان يكون داخلا في عمومهم او لا فان كان داخلا
فيكون المجيء منسوبا اليه فاخراجه بنفي المجيء عنه يكون كذبا وتناقضا
وهو باطل لان الاستثناء موجود في القران وهو تعالى منزه عن الكذب
والتناقض وان لم يكن داخلا فيه لم يتحقق الاخراج عن المتعدد
وهو شرط كما ذكر المصنف قلنا انه داخل فيه من حيث الافراد واللفظ وخارج
عنه بالتركيب والحكم لان الاستثناء بيان تغيير وكل كلام اتصف بالجزء
بيان التغيير حكم صدوره على اخره كما في ضربت زيدا راسه واعجبني
زيد علمه فلا يلزم شيء مما ذكر لاختلاف الجهة والمنقطع مبتداء خبره
قوله المذكور اي الاسم المذكور بعدها اي بعد الا غير الصفة واخواتها
غير مخرج عن متعدد نحو جاءني القوم الا حمارا ثم لما كان المستثنى في
اعرابه مشتملا على خمسة اضرب شرع في بيان كل واحد منها على التفصيل
فقال وهو منصوب في موضع الضمير تفصيلا ان اريد بالمستثنى المذكور
لفظه وكان حمل المتصل والمنقطع عليه حمل المدلول على الدال كان الضمير
عائدا الى المستثنى وان اريد به ما هو المشترك بين المتصل والمنفصل على سبيل

عموم المجاز لا القطر وكان في الكلام من المحسنات صنعة الاستخدام وان
اريد به ما هو المشترك بين القسمين على وجه عموم المجاز كان الضمير
عايدا اليه ولم يكن في الكلام استخدام وقد سبقت الى هذا التفصيل اشارة
قيل الضمير عايد الى المستثنى المذكور بقطع النظر عن كونه متصلا ومنفصلا
وفيه نظر لانه يلزم عموم المشترك وهو غير جايز واجيب بانه ليس من
قبيل عموم المشترك بل من هو قبيل عموم المجاز حيث يراد به ما هو اعم
من المتصل والمنقطع اذا كان المستثنى واقعا بعد الا غير الصفة احتراز
عن الا التي للصفة فانه لا يجب النصب بعدها اذ ما بعدها تابع لما قبلها
في الاعراب نحو جاءني رجال الا زيد اورايت رجالا الا زيدا ومررت برجال
الا زيد وفيه نظر لانه لا حاجة الى هذا القيد هنا لان قوله وهو راجع
الى المستثنى وكذا ضمير قوله كان ولا التي للصفة لا يستثنى بها فلا يكون
المذكور بعدها مستثنى فلا يحتاج الى اخراجه اللهم الا ان يقال
انه قيد وافقي لا احترازي او يقال انما اخرج مثل هذا ملاحظة لصورة
الاستثناء في كلام موجب تام فخرج عن قرى الا يوم كذا على صيغة
المجهول ورفع اليوم فانه وان كان كلاما موجبا لكنه ليس بتام والمراد
بالموجب هنا ما ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا
وفيه احتراز عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس حينئذ واجب
النصب بل يختار البدل ان كان تاما ويعرب على حسب العوامل ناقصا
على ما سيجيء او مقدما عطف على قوله بعد الا اي واذا كان المستثنى مقدما

على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني او ما جاءني الا
زيد الاحد والجار والمجرور اعني منه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المستثنى
والضمير المجرور عايد الى الكلام الموصول في المستثنى او منقطعا عطف على قوله
مقدما اي او كان المستثنى منقطعا عن المستثنى منه بان يكون المستثنى
على خلاف جنس المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غيره وانما وجب
النصب في المستثنى في المواضع الثلثة المذكورة لاستحقاق النصب لشبهه
بالمفعول في كونه فضلة ولشبهه الخاص بالمفعول معه للتعلق بواسطة
الحرف مع امتناع البدل في هذه المواضع اما فيما وقع بعد الا في كلام موجب
فلان البدل في حكم تكرير العامل وعلى تقدير تكريره لزم الايجاب في المستثنى
والمستثنى منه فصار معنى قولك جاءني القوم الا زيد جاءني القوم
الا جاءني زيد وهو عكس الغرض وخلاف المقصود لان المقصود الاخبار
عن مجي القوم غير زيد بخلاف غير الموجب حيث امكن فيه تكرير اصل
العامل مع ترك النفي العارض فلا يلزم المنفي والمستثنى منه ولان المبدل
منه في حكم التنحية فيكون المستثنى في حكم التفريغ وهو ممتنع في الايجاب
لعدم استقامة المعنى بانه ان القوم لو سقط في جاءني القوم الا زيد بقي
جاءني الا زيد وهو محال لان معناه جاءني جميع الناس الا زيد وهو
محال وفي كلا الدليلين نظر اما الاول فلانا لا نسلم لزوم الايجاب في
المستثنى والمستثنى منه حيث امكن تكرير العامل المنفي بقرينة ان الا
بعد الاثبات توجب المنفي لان حكم ما بعدها ابدا يخالف ما قبلها بالاتفاق

كما في قولك الا يوم كذا فانه في تقدير ما قرات الا يوم كذا فلا يلزم عكس الغرض
وخلاف المقصود واما الثاني فلانه يوجب الابدال فيما يصح فيه التفريغ
في الايجاب كما في قولك قرات ايام الاسبوع الا يوم كذا وليس كذلك ولما فيما
اذا كان المستثنى مقدما فلامتناع تقدم البدل على المبدل منه لانه تابع
ولا يجوز تقدم التابع على المتبوع واما في المنقطع فلانه لو كان بدلا فلا يخلو اما
ان يكون بدل الكل او بدل البعض او بدل الاشتمال او بدل الغلط والكل
منتف اما الاول والثاني فلانهما لا يتحققان بدون اتحاد الجنس اي
بدون المجانسة بين البدل والمبدل منه ولا اتحاد بينهما اي لا مجانسة
بينهما في المنقطع واما الثالث فلانه لا يتحقق بدون ملابسة بين البدل
والمبدل منه ولا ملابسة بينهما في المنقطع اذ لا يمكن ان يشتمل البدل
المبدل منه او يشتمل المبدل منه البدل واما الرابع فلعدم وقوعه في
كلام الفصحاء وفيه نظر لان النحوي يبحث عن اصل الجواز لا عن الفصاحة
والبلاغة والاولى ان يقال في الدليل على امتناع ابدال المنقطع انه لو كان
في الايجاب نحو جاءني القوم الا حمارا لزم الايجاب في المستثنى ا
والمستثنى منه لانه في حكم تكرير العامل فيصير معناه جاءني القوم الا جاءني
حمار وهو خلاف الغرض ولو كان في المنفي نحو ما جاءني القوم الا حمار لزم
الغلط في العامل والمعمول جميعا حيث يكرر فيه اصل العامل في ترك النفي
العارض لئلا يلزم النفي في المستثنى والمستثنى منه فيلزم الغلط
في العامل والمعمول جميعا حيث يصير معناه ما جاءني القوم الا جاءني

حمار وَالغلط في هذا البدل في المعمول فقط فاعرف في الاكثر ظرف منصوب
المقدر المنصب على قوله اذا كان منقطعا بواسطة العطف اي وهو منصوب
اذا كان منقطعا في قول اكثر النحويين او خبر مبتدا محذوف اي هو اعني
النصب في المنقطع في الاكثر والجملة اعتراضية للتنبيه على الخلاف وانما قيد
المنقطع بقوله في الاكثر احترازا من قول بعض النحاة فانهم يجوزون فيه الرفع
على البدل تمسكا بقول الشاعر وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس
فانه مستثنى منقطع لان قوله انيس لا يتناولهما لاختلاف الجنس والجواب
انه جعل مستثنى متصل على وجه الاستعارة حيث شبه اليعافير والعيس
بما يكون مونسا لمجاورتهما بهذا المكان فكانهما مونسان او يقال انه مستثنى
مفرغ وعامله محذوف تقديره ليس بها انيس وليس فيها الا اليعافير والا
العيس او كان عطف على كان الاول اي وهو منصوب اذا كان واقعا
بعد خلا وعدا لكونهما ناصبين عدا بنفسه وخلا بعد الانتقال عن
من والمستثنى بعدهما مفعول به نحو جاءني القوم خلا زيدا او عدا عمروا
وانما قال في الاكثر احترازا عن قول بعضهم فانهم يجوزون الجر بهما لانهما
حرفا جر عندهم قال السيد في لباب علم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب
بهما اكثر او كان بعد ما خلا وما عدا وانما لزم النصب بهما لتعين فعليتهما
بما المصدرية نحو جاءني اخوتك ما خلا زيدا او ما عدا عمروا وهما في الكلام
في محل النصب على الظرفية اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت
مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمروا وروى ابن الانباري عن الاخفش

الجرمي ما يجعل ما من يد وروى ذلك عن الجرمي ايضا ولعل هذا لم يثبت عند
المصنف او لم يعتبر خلافه حتى لم ينقل في الاكثر أو بعد ليس ولا يكون
لكونهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر نحو جاءني القوم ليس زيدا
ويجي اهلك لا يكون بشرا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية ولزوم
اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو راجع الى بعض مضاف الى ضمير المستثنى
منه اي ليس بعضهم زيدا كما لزم اضمار فاعل خلا وعدا ثم لما فرغ عن بحث
المواضع التي يجب فيها نصب المستثنى شرع فيما يجوز فيه النصب ويختار
البدل فقال ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار
البدل اي بدل البعض ان البدل بعد الا لا يكون الا كذلك فيما بعد الا كلمة
ما موصوفة او موصولة اي في مستثنى وقع بعد الا وفي المستثنى الذي
وقع بعد الا في كلام غير موجب وذكر المستثنى منه الجملة الفعلية
وقعت حالا بتقدير قد اي وقد ذكر المستثنى و في بعض النسخ والمستثنى منه
مذكور فالجملة الاسمية حال ايضا مثل قوله تعالى ما فعلوه الا قليلا بالنصب على
الاستثناء والا قليل بالرفع على البدلية من الواو في فعلوه وفي قوله بعد
الا احتراز عما اذا وقع في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور اكثر بعد
خلا وعدا وليس او لا يكون او غير او سوى او نحو ذلك وفي قوله في كلام
غير موجب احتراز عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر
في قوله وذكر المستثنى منه احتراز عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه حينئذ
يعرب على حسب العوامل كما يأتي فان قيل يدخل في هذه الضابطة المستثنى